جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

التخصص : مالية المؤسسة

دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع التجاري بالجزائر

- دراسة حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر اكاديمي

من إعداد الطالبتين :

- **خثيرشيماء**
- **مسعودي بثينة عايدة**

إشراف الأستاذ :

أ.ملوح محمد

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

د.بن يحي حسين	جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	رئيسا
د. ملوح محمد	جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	مشرفا و مقررا
د.باغلي احمد	جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022 – 2023

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة ...إلى نبي الرحمة ونور العالمين...

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

اهدي هذا العمل وثمرة جهدي إلى أغلى ما لدي في الكون، و التي كان لها الفضل في تشجيعي والدعاء لي، والتي هي سبب وجودي وسر نجاحي في هذه الحياة إلى:أمي العزيزة حفظها الله .

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها ليوم وفي الغد وإلى الأبد...

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...

...إلى والدي العزيز.

وإلى إخوتي سمير، مختار مصدر قوة و فخر لي حفظهم الله

شيماء

إهداء

قال الله تعالى" لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنّكُم"

أهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار "والدي العزيز" وإلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان والتفاني وإلى بسمة الحياة وسر الوجود وإلى من كان دعائها سر نجاحي أغلى الحبايب "أمي الحبيبة الغالية"

والى من كان له فضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي ومن منة تعلمت المثابرة وإلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد وإلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها وإلى من عرفت معهم معنى الحياة "أخواتي العزيزات و اخي الجميل" وإلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء وإلى من برفقتهم في دروب الحياة السعيدة والحزينة سرت وإلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير "أصدقائي" بتوفيق من الله.

لم يبق سوى خطوات قليلة لإنهاء مسيرتي الدراسية ، لدى اريد ان اتقدم بجزيل الشكرا لكل أساتذتي و خاصة ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي في اتمام بحث تخرجي، ادعوا الله ان يطيل اعماركم ويجازيكم خيرا .

و اخيرا شكرا لنفسي و لصديقتي أيضا .

بثينة

شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

" ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"

الحمد لله الذي انعم علي بالصحة لإتمام هذه المذكرة و حسب قوله تعالى بعد بسم لله الرحمن الرحيم * اذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ *

فكم هو صعب أن تنسى في لحظات التتويج بالنجاح من ساعدونا ووقفوا إلى جانبنا من اجل تحقيق انجازنا فأتقدم أولا بالشكر و الاحترام للأستاذ " ملوح محمد " على إشرافه على مذكرتنا و تقديمه التوجيهات و النصائح العلمية لي، و كما اشكر جميع أساتذة بلحاج بوشعيب و إلى كل من ساعدنا و لو بكلمة طيبة و تمنى لنا التوفيق وسعا في سبيلنا.

ملخص :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة إلى تبيان دور التكنولوجيا المالية في القطاعات غير المالية ومحاولة تحديد اثر التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري وذلك من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم والاستخدامات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والقطاع التجاري، ومن ثم قياس واقع التكنولوجيا المالية في القطاع الاقتصادي الجزائري بصفة عامة والقطاع التجاري بصفة خاصة وذلك من اجل تحديد إمكانية مساهمة التكنولوجيا المالية في عملية تطوير هذا الأخير وذلك بالتركيز على تقنية الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية والدفع عبر الهاتف النقال، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضعف استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري لا ترقى لمستوى المساهمة في عملية تطوير هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، القطاع التجاري، الدفع الالكتروني، الدفع عبر النقال.

Absract :

This study aims to highlight the importance of The role of financial technology in (Fintech) in non-financial sectors and an attempt to determine the impact of financial technology in the commercial sector, by addressing the most important concepts and uses related to Fintech and the commercial sector And then measuring the reality of financial technology in the Algerian economic sector in general and the commercial sector in particular, in order to determine the possibility of the contribution of financial technology in the process of developing the latter, by focusing on electronic payment technology, electronic commerce and mobile payment, The study reached several results, the most important of which is the weak use of financial technology techniques in the commercial sector, which does not rise to the level of contribution to the process of developing this sector.

Keywords: Fintech , Commercial Sector , Online payment, mobile payment

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	**II-I**
كلمة شكر وعرفان	**III**
المستخلص	**IV**
فهرس المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
قائمة الأشكال	**VIII**
مقدمة	**أ – ث**
الفصل الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية و القطاع التجاري	**1**
تمهيـــــــــــــد	**2**
المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية و القطاع التجاري	**3**
المطلب الأول: نظرة عامة حول التكنولوجيا المالية	**3**
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التجارة	**6**
المطلب الثالث: تجارة الجزائرية من الاحتكار إلى التحرر	**9**
المبحث الثاني: علاقة التكنولوجيا المالية بالقطاع التجاري	**14**
المطلب الأول: استخدامات التكنولوجيا في القطاعات الاقتصادية	**14**
المطلب الثاني: استخدامات التكنولوجيا المالية في القطاعات الاقتصادية	**16**
المطلب الثالث: القيمة المضافة لتكنولوجيا المالية في القطاع التجاري	**17**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة في موضوع الدراسة	**18**
المطلب الأول: الدراسات الوطنية	**18**
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	**20**
المطلب الثالث: الاختلاف و القيمة المضافة للدراسة الحالية	**21**
خلاصة الفصل	**22**
الفصل الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر و علاقتها بالقطاع التجاري	**23**
تمهيـــــــــــــد	
المبحث الأول: تكنولوجيا المالية في القطاع التجاري	**24**
المطلب الأول: تكنولوجيا الدفع الالكتروني بالهاتف النقال في الجزائر	**24**

المطلب الثاني: بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر	**30**
المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع التجاري بالجزائر	**34**
المطلب الأول: تشخيص التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري الجزائري	**34**
المطلب الثاني: وضعية الجزائر في ابعاد التكنولوجيا المالية في المؤشر العالمي في الشمول المالي	**38**
المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري حسب المؤشر العالمي للابتكار	**40**
خلاصة الفصل	**44**
خاتمـــــــــــة	**45**
المراجـــــــــع	**48**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
02-01	اشتراكات هاتف النقال حسب جميع التكنولوجيا	**24**
02-02	نسبة و كثافة التغطية للهاتف النقال حسب جميع التكنولوجيا	**26**
02-03	عدد اشتراكات شبكة الانترنت الثابت حسب نوع التكنولوجيا	**27**
02-04	اشتراكات الانترنت للهاتف النقال حسب نوع التكنولوجيا	**29**
02-05	عدد أجهزة الصراف الآلي في المؤسسات البنكية	**31**
02-06	عدد أجهزة الصراف الآلي في مؤسسات بريد الجزائر	**31**
02-07	عدد و مبلغ أجهزة الدفع الالكتروني	**32**
02-08	القطاعات المستخدمة لتقنيات التكنولوجيا المالية	**34**
02-09	نشاط الدفع عبر الانترنت في القطاع التجاري	**37**
02-10	نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الخصم أو الائتمان	**39**
02-11	نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الخصم أو الائتمان	**39**
02-12	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى الحسابات المالية	**40**
02-13	التجار الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو استلامها	**40**
02-14	تصنيف الجزائر في المؤشر الابتكار العالمي (2017-2022)	**41**
02-15	تصنيف الجزائر في المؤشر الفرعي الرئيسي للمعرفة التكنولوجيا	**42**
02-16	تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية (2017-2022)	**42**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
02-01	تطور اشتراكات الانترنت الهاتف النقال حسب جميع التكنولوجيا	25
02-02	تطور نسبة و كثافة التغطية للهاتف النقال حسب جميع التكنولوجيا	27
02-03	تطور عدد اشتراكات شبكة الانترنت للهاتف النقال حسب نوع التكنولوجيا	28
02-04	تطور اشتراكات الانترنت للهاتف النقال حسب نوع التكنولوجيا	29
02-05	تطور عدد و مبلغ أجهزة الدفع الالكتروني	32
02-06	المتعاملون الأساسيين مع ساتيم	35
02-07	نشاط الدفع عبر الانترنت في القطاع التجاري	38

مقدمة

تمهيـــد:

يُعد التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية وتتمتع التكنولوجيا المالية (**Financial Technology**) بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية، فالتكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي.

تعد التكنولوجيا المالية شكلا من أشكال الابتكار المالي التي أحدثت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية، وساهمت في إعادة تشكيل مشهدها وأصبحت منافسا قويا لمؤسسات الوساطة المالية التقليدية، وذلك بتوفيرها لحزمة من الخدمات المتسمة بكفاءة وسرعة التقديم وانخفاض التكلفة ودورها الكبير في تعزيز الاشتمال المالي وإمكانية إيصال الخدمات المالية في محال المدفوعات والإقراض والتأمين والادخار والاستثمار إلى شريحة واسعة من الأفراد والمؤسسات المستبعدين ماليا.

حيث تمثل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية، ومنه فقد فتحت التكنولوجيا المالية آفاق جديدة في القطاع المالي والمصرفي بشكل عام والقطاعات الاخرى المختلفة بشكل أخص والتي من أهمها القطاع التجاري المرتبط ارتباط وثيق بالقطاع المالي ، ومنه كانت دراستنا هذه بيانا لمتطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية في اقتصاديات الدول من جهة، وفي هذا الصدد تجد المؤسسات المالية والتجارية الجزائرية نفسها اليوم مجبرة على مسايرة التطور الذي قطعته المؤسسات المالية العالمية إذ هي أرادت البقاء والاستمرار والمحافظة على مكانتها؛ ومواجهة موجة المنافسة التي فرضتها التكنولوجيا المالية لأجل تحقيق الشمول المالي بإعادة هيكلة قواعدها وتبني أنظمة التكنولوجيا المالية وكذا وضع استراتيجيات تساعدها في تقية بنيتها التحتية.

❖ **الإشكالية :**

في ظل الطفرة التكنولوجية الهائلة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية، فان معيار القوة يتمثل في القدرة على استخدام هذه التكنولوجيا، والتي أضحت التكنولوجيا المالية إحدى ركائز تلك القوة، هذا ما دفع بالدول من رفع اهتمامها بهذه التكنولوجيا المستخدمة ذات الخصائص النوعية المساعدة على تحقيق الأهداف الاقتصادية بمختلف قطاعاته.

ومن خلال كل ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع التجاري بالجزائر ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو دور التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري؟؛
- ما مدى اعتماد استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري الجزائري ؟؛

❖ **فرضيات الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية، وإستادا للبحث في هذا الموضوع وتحليل المشكلة وتساؤلاتها الفرعية ومعالجتها تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- تسمح التكنولوجيا المالية بتطوير القطاع التجاري؛
- تعتمد الجزائر استخدام التكنولوجيا المالية كأداة لتطوير القطاع التجاري؛

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

يرجع سبب اختيار هذا الموضوع إلى ما يلي:

- الأهمية الكبيرة التي يكتسبها موضوع التكنولوجيا المالية في الواقع المعاش ومدى مساهمتها في تحقيق الشمول المالي.
- الرغبة الشخصية في دراسة مثل هذه المواضيع التي تعنى بالقطاع التجاري.

❖ **أهداف الدراسة:**

يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة في سلسلة من العناصر أبرزها مايلي:

- تسليط الضوء على ضرورة مواكبة البنوك للتغيرات والتطورات التكنولوجية المستمرة.
- تسليط الضوء على مصطلح حديث في عالم المال والاقتصاد وهو التكنولوجيا المالية
- محاولة معرفة الأثر الذي تؤديه التكنولوجيا المالية على القطاع التجاري
- إبراز أهم تقنيات التكنولوجيا المالية، ودورها في تطوير القطاع التجاري.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها:

- التكنولوجيا المالية تعتبر من المواضيع الحديثة التي تلقى اهتماما كبير ا في الدراسات الاقتصادية الحالية.
- إن التطور المستمر والتغيرات في شتى مجالات الاقتصاد دفعت إلى زيادة الاهتمام بموضوع التكنولوجيا المالية؛
- هدف الدول في تطوير اقتصادياتها وتحسين فعاليتها ورفع من درجة كفاءتها يتطلب أن يكون ذلك عن طريق مواكبة التطورات التكنولوجيا السريعة ومحاولة تكيفها مع كل القطاعات؛
- إن انفتاح السوق وشدة المنافسة أضحى يلزم استخدام أساليب وطرق تقنية تحقق ميزة اقتصادية؛

❖ **حدود الدراسة:**

من اجل الإحاطة بإشكالية البحث، والتطرق لمختلف متغيراته، كانت حدود البحث تتمثل فيما يلي:

الحدود الموضوعية: من اجل توطين المفاهيم ومتغيرات البحث، ركزنا على احدث المفاهيم والخصائص التي تم التوصل إليها في كل من التكنولوجيا المالية والقطاع التجاري من خلال دمج هذين المتغيرين وربطهما بطبيعة العلاقة التأثيرية بينهما بصفة تعكس دور التكنولوجيا في القطاع التجاري، كما ركزنا أيضا على أسلوب التحليل في تحديد وقياس واقع استخدام التكنولوجيا المالية خارج القطاع المالي، وذلك كون الأساليب النوعية والكمية المعتمد في معالجة مثل هذه المواضيع تركز في مجملها على المعاملات داخل القطاع المالي البحت، عكس موضوع بحثنا هذا الذي عند إسقاطه على القطاع التجاري في الجزائر وجدنا انها ضعيف الاستخدام.

الحدود المكانية: من خلال محاولة إسقاط الجانب النظري للدراسة، على جانبها التطبيقي، قمنا بتحديد الحدود المكانية المتمثلة في القطاع التجاري الجزائري

الحدود الزمنية : من اجل الوصول إلى إحاطة عميقة بموضوع البحث، واثبات أو نفي صحة الفرضيات من عدمها، قمنا بدراسة وتحليل ومتابعة مستمرة لمتغيرات البحث طيلة الفترة الزمنية الممتدة من 2017 إلى 2022.

❖ **منهج الدراسة:**

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والتحقيق من الفرضيات، تم إتباع المناهج التي تتناسب مع طبيعة وأهداف الدراسة وهي:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لما تقتضيه الدراسة من وصف سواء فيما يخص التكنولوجيا المالية ذكر مفهومها ووظائفها وركائزها، وكذا القطاع التجاري وأهميته الاقتصادية وعلاقته بالتكنولوجيا المالية.

واستخدمنا أيضا أسلوب دراسة حالة من خلال تشخيص واقع التكنولوجيا المالية عن طريق إجراء تحليلات للمؤشرات العالمية ومحاولة تحديد مدى استخداماتها في القطاعات التجارية.

ومن أهم الأدوات المستعملة في البحث:

- الكتب والأبحاث والدراسات المتخصصة في موضوع البحث؛
- التقارير السنوية والدورية للمؤشرات العالمية بموضوع البحث؛
- النسب المئوية للمقارنة والاستنتاجات؛

❖ **صعوبات الدراسة:**

خلال إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات نوجزها فيما يلي:

- قلة الدراسات التي ربطت بين التكنولوجيا المالية والقطاع التجاري
- عدم توفر بيانات دقيقة وحديثة حول التكنولوجيا بصفة عامة والتكنولوجية المالية بصفة خاصة فيما يتعلق باستخدامها في الجزائر
- النقص في المادة العلمية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية خاصة من ناحية الكتب بالعربية.

❖ **هيكل الدراسة:**

من أجل الإحاطة بالموضوع و الإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة عامة وفصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي وخاتمة عامة وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: تمثل في الإطار النظري للتكنولوجيا المالية و القطاع التجاري تناولنا فيه كل من المفاهيم العامة حول التكنولوجيا المالية و القطاع التجاري في المبحث الأول و علاقة التكنولوجيا المالية بالقطاع التجاري في المبحث الثاني و الدراسات السابقة في المبحث الثالث

الفصل الثاني: تطرقنا فيه لدراسة تحليلية تمثل المبحث الأول في التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري و المبحث الثاني دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع التجاري بالجزائر .

❖ نموذج الدراسة:

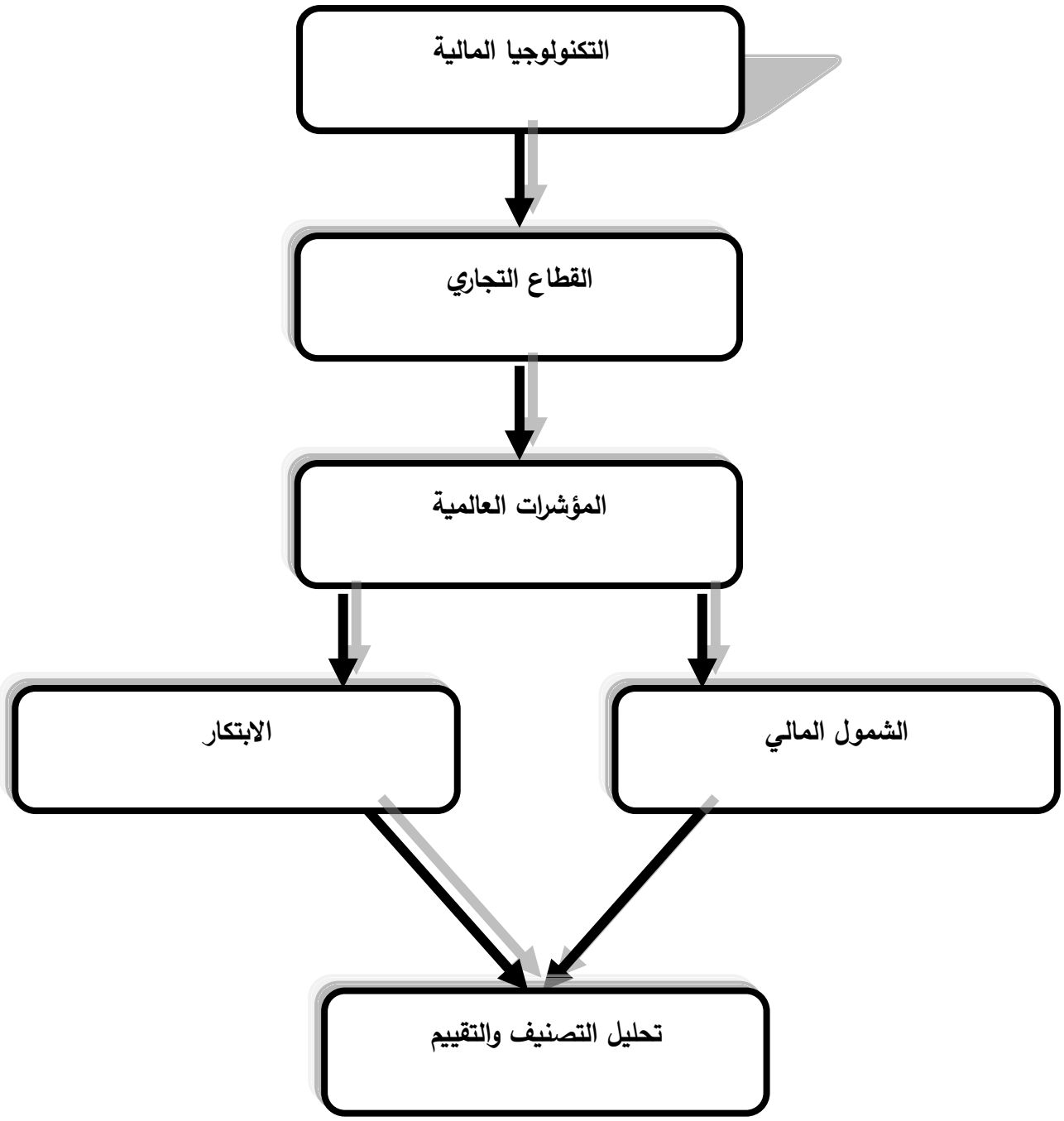

الفصل الأول

الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والقطاع التجاري

تمهيد :

شهد العالم ثورة تكنولوجية عكست بظلالها على جميع القطاعات ولم يكن القطاع المالي ببعيد عن ذلك التطور وقد ساهم ذلك في إنتاج مجموعة من الأدوات المالية التي أدت إلى تطوير الصناعة المصرفية، وبفضل الانتشار الواسع للتكنولوجيا على المستوي العالمي أصبحت تلك التكنولوجيا جزءا أساسيا من حياة الإنسان، وهذا الأمر دفع البنوك إلى الاستفادة من هذه الخاصية وتوظيف ابتكارات مالية لتقديم خدمات مصرفية متطورة الى عملائها ومن هنا ظهر مصطلح التكنولوجيا المالية او الـ FinTech ، وخلال السطور التالية سوف نتعرف على موجز عام عن التكنولوجيا المالية.

تحتل التجارة بصفة خاصة مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي الدولي، بحيث يرى عدد من المفكرين بان التجارة هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فركزوا اهتمامهم على تشجيع تصريف المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وان وسيلة تحقيق هدف زيادة الثروة الوطنية هي تصدير فائض الإنتاج، ومن ثم فان مصدر الربح عندهم هو التجارة الخارجية.

ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع قسمنا الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

- المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية والقطاع التجاري .
- المبحث الثاني: علاقة التكنولوجيا المالية بالقطاع التجاري .
- المبحث الثالث:الدراسات السابقة .

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية والقطاع التجاري

أصبحت التكنولوجيا المالية ضرورة حتمية لجميع دول العالم لمواكبة التطور و التقدم في جميع المجالات و القطاعات. سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم متعلقة بالتكنولوجيا المالية و مدى أهميتها في القطاع التجاري و المصرفي كما سنبرز أيضا تأثيرها على التجارة الجزائرية .

المطلب الأول: نظرة عامة حول التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية من مفاهيم الحديثة في القطاع المصرفي و المالي و التي اكتسبت أهمية كبيرة في تلك المجالات ، حيث سهلت المعاملات المالية و ذلك ما سيتم توضيحه في المطلب التالي :

1- مفهوم التكنولوجيا المالية FinTech :

هي اي ابتكار تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية وذلك بهدف التأثير على الأسواق والمؤسسات المالية وتقديم الخدمات المالية وتعتبر التكنولوجيا المالية نتاج طبيعي لتقاطع العمليات المالية مع استخدامات التكنولوجيا الحديثة.

تعبر عن أي أفكار مبتكرة تهدف إلى تحسين عمليات إدارة الخدمات المالية من خلال اقتراح حلول تقنية وفقًا لمواقف العمل المختلفة، وقد تؤدي الأفكار المبتكرة أيضًا إلى نماذج أعمال جديدة.

كافة الشركات التي تطور خدمات ومنتجات مالية مبتكرة من خلال الاعتماد على الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات، ومن ضمن تلك الخدمات الدفع الإلكتروني والمحافظ الالكترونية، تحويل الأموال، التأمين، الاقتراض والتمويل، خدمات الاستثمار ومنصات التداول.[1]

أي ابتكار مالي يمكن أن ينتج عنه نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة.

2- أهم العوامل التي ساعدت في التحول إلى التكنولوجيا المالية:

منذ ظهور التكنولوجيا المالية وانتشارها في نمو وتعاملنها في اتساع ويمكن إيجاز أهم العوامل المساهمة في تبني التكنولوجيا المالية في العناصر التالية:

- ثورة الاتصالات والمعلومات التي أدت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المالي.
- الوتيرة السريعة في استخدامات الهواتف الذكية والإنترنت بالإضافة إلى التوافر الضخم للبيانات والمعلومات.
- التجارة الالكترونية والتي أصبحت تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية.

[1] سماح ميهوب، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2 ، الجزائر، 2014، ص12

- تزايد دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وشركات التمويل ومنافستها للبنوك، حتى أصبحت العديد من هذه المؤسسات يقدم مجموعة خدمات مالية وثيقة الصلة بعمل البنوك.
- القبول المتزايد من العملاء للخدمات المالية الممكنة تكنولوجيا نتيجة التأثير الإيجابي للعمليات المصرفية الحديثة.

3 .أهمية التكنولوجيا المالية :

ان استخدام التكنولوجيا المالية سواء من طرف المؤسسات بمختلف أنواعها او الأشخاص العادين وفر العديد من المزايا لمستخدميها الذي ينعكس على الاقتصاد بشكل عام ومن ذلك اكتسبت التكنولوجيا المالية أهميتها في العصر الحالي من خلال مايلي:

- ❖ الشمول المالي: إذ ساعدت بالفعل تطبيقات التكنولوجيا المالية ملايين من العملاء من الاندماج المالي، وذلك نتيجة سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.
- ❖ تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP: إذ تعزز التكنولوجيا المالية نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال سهولة وصول إفراد المجتمع إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات والخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية سواء أفراد او شركات.
- ❖ تعزيز فرص الامتثال بالقوانين الدولية والتعاون بين البنوك : ويشمل ذلك دعم عمليات مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال كذلك زيادة وسهولة التعاون بين البنوك في مجال الامتثال بالقوانين المصرفية العالمية.
- ❖ خفض التكاليف والزمن اللازم للعمليات المصرفية : وهي تلك التحضيرات المطلوبة للعمليات المصرفية المختلفة وذلك نتيجة أتمتة عدد من العمليات المصرفية Automation Process والاستغناء عن التدخل البشري قدر الإمكان في تلك العمليات، اذ تمكن التكنولوجيا المالية البنوك من تقديم خدمات مصرفية منخفضة التكاليف ومريحة وآمنة وسهلة الوصول بالنسبة للعملاء وذلك مقارنة بالمعاملات المالية التقليدية.[1]

4 – مراحل تطور الخدمات المالية :

4-1 المرحلة الأولي (1966-1967) :

ظهرت هذه المرحلة مع تمرير أول كابل اتصالات عير المحيط الأطلسي، تلا ذلك ظهور أجهزة الكمبيوتر المركزية العملاقة، والتي أفرزت عدد من المنتجات ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية مثل نظام السويفت Swift.

[1] نفيسة حجاج، واخرون أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة من (2010-2014)، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، مجلد 10، عدد، جامعة غرداية، الجزائر، 2017، ص 958 ص ص 985-976

4-2 المرحلة الثانية (1967-2008) :

ظهرت هذه المرحلة مع تدشين بنك باركليز لأول الة صراف الى ATM عام 1967، تم الظهور الأول للهاتف المحمول عام 1983، تبع ذلك الظهور الأول للخدمات المصرفية عبر الانترنت Online Banking وذلك في عام 1985 لتنتهي تلك المرحلة مع الأزمة المالية العالمية عام 2008 لتفسح المجال لظهور أكبر لابتكارات التكنولوجيا المالية في المرحلة التالية.[1]

4-3 المرحلة الثالثة (2008 – حتى الان) :

بداية ظهور لاعبين جدد وهي الشركات الناشئة والمتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية وظهور عدد من المؤسسات غير المصرفية التي أصبحت تؤدي دور البنوك في بعض الوظائف، أيضا ظهور العملات الرقمية عام 2009 وذلك بهدف توفير حلول الدفع عبر الهاتف والانترنت، في عام 2011 ظهرت لأول مرة خدمات تحويل الأموال من فرد لأخر مباشرة، كذلك خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، ويمكن تسمية تلك المرحلة بمرحلة الاستغلال الأمثل لاهم موارد التكنولوجيا وهي البيانات.

5- الركائز الخمسة الرئيسية للتكنولوجيا المالية:

للتكنولوجيا المالية مجموعة من الركائز الرئيسية التي يجب توافرها في أي بلد حتى يمكن تحقيق الأهداف المرجو منها وتلك الركائز هي:

- ❖ توافر جانب الطلب على الخدمات المالية المتطورة (أفراد وشركات).
- ❖ سهولة وصول شركات التكنولوجيا المالية خاصة الناشئة إلى التمويل.
- ❖ توافر الكوادر الفنية مع إمكانية جذب واستقطاب افصل تلك الكوادر.
- ❖ البيئة التنظيمية الملائمة من لوائح وقوانين.
- ❖ البنية التحتية المناسبة مع توافر حاضنات الأعمال.

6 - أهم صور استخدامات التكنولوجيا المالية بالبنوك والمؤسسات المالية :

- تقديم الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت Online Banking .
- خدمات الدفع عن طريق محفظة الهاتف الالكترونية Phone Wallet .
- خدمات الدفع باستخدام البطاقات المصرفية Card Payment .
- العملات الافتراضية Virtual currencies .

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة

7 – المخاطر العامة للتكنولوجيا المالية بالنسبة للبنوك :

7-1 مخاطر أمن المعلومات:

قد يؤدي الاعتماد على التقنيات الحديثة الي زيادة ترابط أعمال البنوك التجارية مع عدد من الجهات التي لا تخضع لحماية أمنية الكترونية على بياناتها مثل المتوفرة بالبنوك، وبالتالي تتزايد احتمالات تعرض البيانات الحساسة لعملاء البنوك من انتهاكات محتملة، وهذا يؤكد على حاجة البنوك وشركات التكنولوجيا المالية إلى تعزيز الحاجة إلى إدارة ومراقبة فعالة للمخاطر الإلكترونية المحتملة.

7-2 مخاطر الاستعانة بمصادر خارجية:

قد لا تكون أنظمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك قابلة للتكيف بشكل كافٍ مع التكنولوجيا المالية المتطورة، لذا تلجأ البنوك الى استخدام عدد أكبر من الشركات الخارجية، وقد يؤدي هذا الاستخدام المتزايد إلى زيادة المخاطر المحيطة بأمن البيانات والخصوصية، ويكمن التحدي الرئيسي للبنوك في قدرتها على مراقبة العمليات وأنشطة إدارة المخاطر التي تتم خارج مؤسساتها لدى أطراف ثالثة.

مما سبق يتضح ان التكنولوجيا المالية كانت نتيجة حتمية لثورة المعلومات ، وقد ساعد عدد من العوامل في سرعة انتشار ذلك النوع من الخدمات المالية المتطورة ومن عم تلك العوامل القبول المتزايد من العملاء لتلك الخدمات ، كما يتضح ان خدمات التكنولوجيا المالية مرت على ثلاثة مراحل رئيسية اختلفت باختلاف نوع الخدمات المقدمة داخل كل مرحلة ، كما يوجد مجموعة من الركائز التي يجب توافرها حتى يمكن الاستغلال الأمثل للخدمات المالية أهمها توافر جانب الطلب على تلك الخدمات ، علما بان استخدامات الخدمات المالية الممكنة تكنولوجيا لم تخلو من عدد من المخاطر أهمها مخاطر امن المعلومات ومخاطر الاستعانة بمصادر خارجية ، لذا وجب على البنوك اتخاذ التدابير اللازمة للحد من تلك المخاطر بالتنسيق مع شركات التكنولوجيا المالية.[1]

المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول التجارة :

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد. كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات التصدير والاستيراد، ونظرا لأهمية التجارة الخارجية فقد خصص هذا المبحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة .

اولا- تعريف ومفهوم التجارة وأهميتها :

لقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة بناء على الهدف من دراستها .

[1] نفيسة حجاج، مرجع سبق ذكره، ص 44

1- تعريف التجارة :

تاريخيا بأنها تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات ، كما عرفت التجارة بأنها الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والمعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[1]

من خلال التعريفين يمكن إعطاء تعريف شامل للتجارة تهتم التجارة بدراسة حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، وتهتم أيضا بدراسة الصفقات التجارية وتصنف هذه الصفقات إلى تبادل السلع المادية، تبادل الخدمات تبادل النقود والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول.

2- أهمية التجارة :

تتمتع التجارة بأهمية بالغة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالنسبة لجميع الدول سواء المتقدمة منها أم النامية، إضافة إلى ما تمثله التجارة من عمليات (إنتاج – تبادل توزيع – استهلاك) التي تعتبر إحدى الفعاليات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، ويمكن إبراز أهمية التجارة في ما يلي:[2]

– تسمح التجارة لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر وسائل إنتاجها لديها، إما لعدم توفر الظروف الملائمة، أو لعدم توفر الإمكانيات التي تسمح بإنتاجها.[3]

– للتجارة أهمية كبيرة في عملية التخصص وتقسيم العمل، نظرا لما يمكن أن يلعبه من زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف وتحسين النوعية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كما تتخصص كل دولة بإنتاج السلع والخدمات التي تتميز بإنتاجها بميزة نسبية عن باقي الدول الأخرى. تساهم التجارة في تنمية اقتصاديات الدول النامية، بحيث أن التجارة الدولية تعطي هذه الدول الفرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية.

– تساعد التجارة على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلاد من خلال الصادرات والواردات.

– تعتبر التجارة أيضا أداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين البلدان وخاصة في ظل وجود تطور في سبل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

– تعتبر التجارة مؤشرا من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني والرفاهية لأي بلد، فكلما كانت الدولة تتمتع بانفتاح على الدول كلما كانت قادرة على النهوض بمستوى المعيشة لدى مواطنيها وعملت على توفير وسائل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لديها إلى غير ذلك من المؤشرات الايجابية لدى الدولة.[1]

---

[1] حسام علي داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 3 (بتصرف)

[2] . جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، (د ت) ص 217.

[3] محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، 2011، ص ص342و343.

3 . مؤشرات التجارة :

سيتم معالجة مجموعة من المؤشرات التجارة للاستفادة منها قدر الإمكان في تحليل التجارة لأي دولة . درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج : تبين درجة الانفتاح أهمية التجارة في الاقتصاد القومي والتي يمكن حسابها عادة وفق الصيغة التالية:

- درجة الانفتاح الاقتصادي .
- مجمل الليمولية (الصادرات + الواردات)
- الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل :
- الميزان التجاري : يمكن التعرف على نتيجة حركة الصادرات والواردات السلعية والخدمية من خلال استعراض الميزان التجاري باعتباره مؤشرا لذلك .[2]
- الميزان التجاري: يعبر عن صافي التعاملات الخارجية) Net Export) أي الفرق بين صادرات دولة ما وارداتها في فترة زمنية معينة وهو يشكل أهم فقرات ميزان المدفوعات وهناك حالتان للميزان التجاري وهما: الفائض التجاري Trade: Surplus) وهذا يعني أن حجم الصادرات اكبر من حجم الواردات،[3]العجز التجاري (Trade deficit) أي أن حجم الصادرات اقل من حجم الواردات ، وبالتالي الميزان التجاري يكون سالب .
- معدل التبادل : تشير إلى العلاقة النسبية بين صادرات الدولة وارداتها والمقياس الشائع بهذا الصدد هو معدل التبادل الكمي الذي يمثل النسبة المئوية للتغير في القيمة النقدية لصادرات الدولة إلى القيمة النقدية لواردتها .

هيكل الصادرات: يشمل جانبيين هما : [4]

التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات. ويعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على اكبر عدد من السلع المصدرة ، دلت على تطور الهيكل الإنتاجي ، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي.

---

[1] محمود حسين الوادي، احمد عارف الساف، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص ص 274 و275.

[2] حربي محمد موسى عريفات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 236.(بتصرف).

[3] حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 227.

[4] محب خلة توفيق، **المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة**، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، 2014، ص ص: 396 و398

أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محددة – ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي أيضا إلى حالة التخلف إلى إمكانية تعرضها لمخاطر تقلبات في العلاقات السياسية. هيكل الواردات بالإضافة إلى أهمية تحليل الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي ودرجة ارتباطه) تبعيته (للخارج، فانه يعبر كذلك بصورة ضمنية عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة هذه الظاهرة التخلف والتبعية .. وتفسير ذلك يرتبط في أن الواردات تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا في أماكن محددة، ومواد نصف مصنوعة ومواد خام، يضاف إلى ذلك أن مهمة تغيير مكوناتها أو تنويع أسواقها اقل صعوبة مقارنة بتلك التي تبرز في حالة الصادرات. [1]

حربي محمد موسى عريفات مرجع سبق ذكره بتصرف، ص 402. التخلف: يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل في تحقيق الرفاه الاقتصادي لمعظم سكان الدولة. التبعية هي خضوع الدول المتخلفة اقتصاديا إلى الدول ذات الاقتصاد القوي التي تملك إمكانيات السيطرة بشكل يتبع لها جني اكبر نفع ممكن من موارد الدول التابعة دون مراعاة مصلحة اقتصادها، بحيث تصبح علاقة التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر.

المطلب الثالث: التجارة الجزائرية من الاحتكار إلى التحرر

إن حرية التجارة الخارجية لم تكن خيارا للجزائر و إنما فرضها التحول نحو اقتصاد السوق حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات من مواد أولية و مستلزمات الإنتاج إضافة الى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير.

1. التجارة في ظل اقتصاد السوق

الفرع الأول: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاقتصاد المخطط.

عرفت مرحلة ما بعد الاستقلال تبعية لاقتصاد استعماري ،لان اغلب المبادلات التجارية كانت تتم مع فرنسا، و هذا يكون برسم سياسة اقتصادية محكمة تتماشى مع الأوضاع عن طريق التجارة .

لقد مر تنظيم التجارة الخارجية بداية من الاستقلال إلى غاية سنة 1990م بفترتين وهما:

الأولى: فترة المراقبة الممتدة من سنة 1963م إلى سنة 1970م.

الثانية: فترة الاحتكار الممتدة من سنة 1970م إلى سنة 1990م.

[1] محمد عيسى عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 46، (بتصرف).

تميزت الفترة الأولى بمراقبة الدولة لهذا القطاع ،إذ تمثلت في وسائل حمائية تقليدية اتخذت ثلاثة أشكال يتعلق الأمر بمراقبة الصرف، التعريفة الجمركية بالإضافة إلى تحديد إطار لحصص الواردات من السلع .1 أما المرحلة الثانية فاتسمت بالاحتكار الفعلي من طرف الدولة للتجارة ، و هذا الاحتكار تجسد عن طريق إصدار مجموعة من القوانين من بينها:

- الأمر رقم 14-74المؤرخ في 30/01/1974م و المتعلق بالرخص الإجمالية للاستيراد .
- الأمر رقم 12-74المؤرخ في 30/01/1974م المتعلق بشروط استيراد البضائع.
- قانون رقم 02-78المؤرخ في 11/02/1978م المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية .

اتصفت الفترة الممتدة من 1970م إلى 1973م بغياب تنظيم عام يأتي بنصوص تشريعية تحدد الشروط العامة المتعلقة بالعمليات على الواردات المحققة من طرف المؤسسات المستفيدة من الاحتكار.فأنجزت عن هذا النظام [1].

عدة مشاكل تمثلت في : * غياب برمجة محكمة للواردات الشيء الذي أدى إلى حصول انقطاع في التموين و بالتالي تشكيل مخزون لتفادي الندرة المحتملة لبعض السلع في السوق الداخلية .1

* ظهور مشاكل بين المؤسسات المحتكرة نتيجة الخلط بين الاختصاصات .

* تكوين تكاليف عالية نتيجة عملية التوزيع، بحيث يمكن لشركة محتكرة أن ترخص لشركة أخرى الاستيراد المباشر للسلع لذلك كان لابد على السلطات العمومية التدخل لمحاولة الإصلاح ، فكانت الخطوة التي اتخذها متمثلة في تأسيس نظام الرخص الإجمالية للاستيراد والتي تمثل رخصة تمنحها وزارة التجارة في إطار البرنامج العام للاستيراد للمؤسسات العمومية ،ثم صدر قانون رقم 02-78المؤرخ في 1978/02/11م والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، و هو القانون الذي جاء ليكرس سياسة الاحتكار على التجارة المخولة للدولة فقط، فهذا القانون يهدف إلى تحقيق مبادئ و إجراءات عديدة لتنظيم التجارة من خلال حماية و تنمية الاقتصاد الوطني، التحكم في الميزان التجاري و حماية الطبقة الاجتماعية . [2]

إلا أن قانون رقم 02-78اضر كثيرا و بشدة بالمؤسسات الغير عمومية في مجال المبادلات التجارية، فابتدءا من السنوات الأولى للثمانينات بدأ قانون الاحتكار يعرف بعض التخفيفات، فسمحت وزارة التجارة عبر مرسوم 390-84 المؤرخ في22/12/1984م للمؤسسات العمومية التعامل مع الشركاء الأجانب[3] إضافة إلى ذلك ما جاء به الميثاق الوطني لسنة 1986م،الذي جاء فيه على أن ممارسة احتكار الدولة للتجارة ينبغي أن يكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص الذي تظهر في سيره، و القضاء على التعقيدات البيروقراطية و ضمان التموين السليم للاقتصاد الوطني بأقل التكاليف، و يجب أن يساعد احتكار الدولة للتجارة على محاربة كل

---

[1] بن موسى كمال، **المنظمة العالمية للتجارة و النظم التجاري العالمي** "أطروحة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر ، 2014، ص250.

[2] زايد مراد ،"دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق –دراسة حالة الجزائر "أطروحة لنيل دكتوراه دولة في الاقتصاد،جامعة الجزائر،،2006.160،ص1

[3] مرسوم رقم 390 -84المؤرخ في 22/12/1984مو المتعلق بتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية .

استيراد للمواد غير الضرورية و يشجع تصدير الإنتاج الوطني .4

دفعت الأوضاع السائدة بالحكومة إلى التفكير في رفع جميع القيود الجبائية و استبدالها بتحفيزات للقيام بالتجارة الخارجية، و يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى سببين و هما :[1]

أولا :فشل سياسة احتكار الدولة للتجارة :

تميز الاقتصاد الجزائري لمدة عشريتين بالتكفل المتزايد بالتجارة من طرف هياكل الدولة المختلفة، و لقد كان لذلك انعكاسات ملموسة على هيكل التجارة التي عانت من عجز كبير نظرا لاعتمادها على صادرات المنتوج الوحيد وهو المحروقات، مما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف التي كانت مسطرة لقطاع التجارة ، والمتمثلة أساسا في توجيه المبادلات التجارية نحو إعطاء دفع قوي لتطور فعلي على مستوى الآلة الإنتاجية .أدى تطبيق قانون الاحتكار لفائدة مؤسسات الدولة إلى وجود تضارب و تعارض بين المؤسسات المستفيدة من الاحتكار، إذ نجد بعضها يمارس نشاطات مختلفة، و بالتالي برزت مشكلة توزيع امتياز الاحتكار و يرجع السبب في ذلك إلى غياب الانسجام و التنسيق فيما بينهم من جهة و إلى البيروقراطية التي كانت تسير البرنامج العام للاستيراد من جهة أخرى.أظهرت سياسة احتكار الدولة لقطاع التجارة عدة نقائص من بينها:

– زيادة مستمرة في حجم الواردات دون الصادرات خاصة ما تعلق بالسلع الاستهلاكية .

عجز في الميزان التجاري .

– الاعتماد على صادرات المحروقات فقط دون ترقية منتوجات أخرى . تموين غير منتظم للسوق الوطنية.

ضعف التفاوض الوطني على مستوى الأسواق أدى إلى سوء استخدام الموارد المالية المخصصة لذلك

عدم وجود علاقات فيما بين القطاعات المختلفة بحيث أن كل قطاع يتجه للتمويل الخارجي ليحصل على مدخلات العملية الإنتاجية .1

– متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد :

لقد أدى انخفاض سعر البترول مع تراجع قيمة الدولار و تقليص حجم القروض الممنوحة للجزائر على المدى المتوسط ، إلى نقص الاحتياطي من العملة الصعبة لتمويل مخططات التنمية صف إلى ذلك التسيير الإداري البيروقراطي الذي أدى بالدولة إلى نتائج وخيمة و انسداد كبير على مستوى كل القطاعات. فأصبح إحداث تصحيح هيكلي للاقتصاد الوطني لا مفر منه، بالإضافة إلى المتطلبات الدولية بحيث أصبح هناك نظرة جديدة للاقتصاد الدولي، و ظهور المنظمة العالمية للتجارة، ففي عام1990م برزت إجراءات و قوانين تعمل على تحرير التجارة إلا انه لم يكن تحرير تام للتجارة بل كان على مرحلتين و هما :

– المرحلة الأولى:مرحلة التحرير المقيد للتجارة:

لقد اقر قانون المالية التكميلي لسنة 1990م المؤرخ في 07/08/1990م لأول مرة منذ تكريس الاحتكار على

[1] عليوش قربوع كمال ،قانون الاستثمارات في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،،1999ص.10

التجارة مبدأ تحريرها ،إذ أصبح استيراد البضائع أمر مسموح به للمتعاملين التجاريين الذين يمارسون أنشطة البيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين بالجزائر، و هذا بفضل قانون النقد و القرض الذي صدر في 14/04/1990م الذي ينص على حرية دخول و خروج رؤوس الأموال عبر الحدود من وإلى خارج الوطن .

كل هذه الإجراءات تعني إلغاء أحكام قانون الاحتكار للتجارة و بالتالي إلغاء البرنامج العام للاستيراد وبرنامج الميزانيات بالعملة الصعبة و استبدالها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك.

– أصبح تحرير التجارة، إجراء رسمي وفق المادتين 41 ،40من قانون المالية التكميلي لسنة 1990م .

هذا الانفتاح الذي أقرته المادة 41من قانون المالية التكميلي لعام 1990م أطير عمليات التجارة من خلال إدارة وسائل الدفع الخارجي، حماية الإنتاج الوطني من المنتجات الأجنبية و محاربة كل أشكال التبذير. جاءت هذه التعليمة لتضع حدا للمعايير السابقة المتعلقة بالحصول على التمويل و التي لم تعدمن صلاحيات البنك بل من صلاحيات اللجنة المختصة بذلك ،كما تم إعادة النظر في مجموعة من القوائم المتعلقة بالمواد المرخص في استيرادها حيث وضعت ثلاثة قوائم وهي:

.**القائمة الأولى**: المواد الإستراتيجية:تشمل كل ما يتعلق بالمحروقات و المواد الاستهلاكية الأساسية و كذا عوامل والإنتاج، هذه القائمة تستفيد من الحصول على العملة الصعبة بالدرجة الأولى.

.**القائمة الثانية** :المواد المتعلقة بالإنتاج و الاستثمار:تستفيد من العملة الصعبة عن طريق قروض حكومية.

.**القائمة الثالثة** :المواد الممنوعة من الاستيراد :تضم هذه القائمة المواد التي لا يمكنها الاستفادة من الحصول على عملة صعبة إلا باستعمال الحساب الخاص بالعملة الصعبة كالشاحنات و الآلات الكهرومنزلية، ومواد أخرى لا يمكن استيرادها [1].

– **المرحلة الثانية** :مرحلة التحرير التام للتجارة:بدأت هذه المرحلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91–37 المؤرخ في 13/02/1991م،و المتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة ، فهذا المرسوم يعد إجراء مهما فقد اقر بالحرية التامة للتدخل في ميدان التجارة تحت شرط واحد و المتمثل في تسجيل المتعامل

الاقتصادي في السجل التجاري بصفته تاجرا بالجملة و ذلك مهما كانت طبيعة السلع المستوردة .تزامن صدور المرسوم رقم 37–91بالتعليمة رقم 91–03الصادرة في ابريل 1991م من قبل بنك الجزائر، و المتعلقة بشروط القيام بعمليات استيراد سلع و تمويلها التي تنص على انه ابتداءا من 01/04/1991م يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي مسجل قانونا في السجل التجاري أن يقوم باستيراد أية منتجات أو بضائع ليست ممنوعة، رغم هذه الإجراءات التي إتخذها السلطات العمومية لغرض الانفتاح على التجارة اصطدمت بتغير الحكومة، و هذا أدى إلى تعطيل السير الحسن لبرنامج التحرير، فلقد اتخذت الحكومة الجديدة برئاسة السيد بلعيد عبد السلام إجر اءات مغايرة للأولى، فأصدرت تعليمة رقم 625في 18/09/1992م تعمل على إنشاء لجنة مختصة و مكلفة بمنح

[1] ايد مراد ،مرجع يبق ذكره ،ص).(186–185

الغلافات المالية بالعملة الصعبة للمستوردين من القطاع العام و الخاص . [1]

الفرع الثاني : الأسس التي اعتمدتها الجزائر في تحرير التجارة :

لقد كان لعملية :

1-**الخوصصة** :حاولت الجزائر تفعيل الخوصصة بشأن العديد من القوانين إضافة إلى استحداث جهازين هما : . و لقد شرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ عملية الخوصصة كأداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني و إرساء علاقات تعاون دولية .1

2- ترقية الاستثمار : إن المرسوم)(12-93الصادر في أكتوبر1993م و المدعم بالمرسوم لسنة 2001م جاء ليكرس فكرة تحرير و ترقية استثمار في الجزائر، فقد حل هذا القانون محل النصوص القانونية التي كانت تتناول موضوع الاستثمار للشركات الاقتصادية المختلطة و قد اتخذت عدة إجراءات ،فلقد وفرت الجزائر كافة الشروط من اجل جلب الاستثمارات سواء من حيث موارد طبيعية أو إمكانات بشرية ،....الخ أو من حيث القوانين، كل ذلك في سبيل رفع معدلات الاستثمار. [2]

3-**ترقية الشراكة** :لقد أصبحت الشراكة الأجنبية الشغل الشاغل للتوجهات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة في الجزائر إذ أصبح فتح القطاع العام أمام المنافسة عملية حتمية يفترض أن تحسن الأداء الاقتصادي للمؤسسات المعنية ،حيث شرعت الجزائر فعلا على مستوى وزارة التجارة باستكمال الإجراءات الخاصة بانضمام الجزائر إلى الشراكة الاورومتوسطية، و اتخذت نفس المسار مع المنظمة العالمية للتجارة بإجراء عدة إصلاحات على التجارة لمزيد من تحرير العوائق التجارية لتسهيل عملية الاندماج الدولي .

الفرع الثالث :إستراتيجية التصدير وإجراءات تنميته في الجزائر :

حاولت العديد من الدول و خاصة منها الجزائر تطوير عملية التصدير بغية تنمية الاقتصاد الوطني، و عملت بذلك على تدعيم نشاط المؤسسات المصدرة عن طريق اتخاذ عدة إجراءات لبلوغ هذا الهدف من بينها :

***الدعوة إلى إنشاء سياسة سعر الصرف** :قامت السلطات الاقتصادية بتخفيض سعر الصرف العملة الوطنية في فريل1994م مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات .

***تأمين وضمان الصادرات**:فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تامين غير متخصصة، تم إنشاء نظام جديد لتامين و ضمان الصادرات مع بداية 1996م تديره الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات، حيث يتم بموجب هذا النظام تامين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية.

***تمويل الصادرات**:ويتم من خلال:

-تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير لاستيراد المواد الأولية الداخلة في عملية الإنتاج .1

[1] الهادي خالدي ،المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ،دار هومة للنشر ،الجزائر .،1996ص.225

[2] عبد الله بلوناس ،**برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائر** ،ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الإنتاج ،سطيف ،2001، ص03

–تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات بمقتضى قانون المالية لسنة 1996م يقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال.

***الإجراءات الجمركية** :إن للنظام الجمركي دور مهم و فعال من حيث المساهمة في التأثير على الصادرات و تنشيطها .

***الإطار الضريبي و الجبائي** :يتم منح التخفيضات الضريبية على السلع التصديرية مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج.

***الإطار العقاري**:في إطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الدولة بتهيئة المناطق الصناعية، و إنشاء الوكالات الوطنية للوساطة و الضبط العقاري.

***الإطار المصرفي المنظم لعملية التصدير** : و يشمل الأحكام التالية :

– الأحكام المنظمة للتجارة رقم 07–95الصادر في 1995/12/23م وقانون النقد والقرض المتعلق بالمنتجات الخاصة بالتصدير .

– قانون رقم 13–91المتعلق بمراقبة المبادلات التجارية .

– الرقابة على الصرف وحركة الأموال حسب قانون رقم.22–96

***الإطار القانوني**:صدر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتاريخ:2001/12/12م.

***الإطار المعلوماتي**:حسب المرسوم التنفيذي رقم05/09المؤرخ في 2009/01/04م المتعلق بإعطاء كافة المعلومات المتعلقة بعملية التصدير للمؤسسات.[1]

*إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الإستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية و متابعة تنفيذها .1

المبحث الثاني : علاقة التكنولوجيا المالية بالقطاع التجاري :

أصبح للتكنولوجيا مكانة هامة في بنية مختلف اقتصاديات العالم ،اذ يلاحظ الأثر الايجابي لها في زيادة الفعالية في الأعمال و ارتفاع معدلات الإنتاج و زيادة الإرباح و تعزيز الميزة التنافسية في الأسواق و في تحقيق نقلة نوعية في تلك الاقتصاديات.

المطلب الأول : استخدامات التكنولوجيا في القطاعات الاقتصادية :

إن استخدامات التكنولوجيا في القطاعات الاقتصادية يملك العديد من المزايا والخصائص والتي على رأسها العمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة وتشجيع بناء الحكومات الإلكترونية والإدارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية، وأهم خصائص الاقتصاد الرقمي تتمثل أساسا[2] في:

[1] –زكي رمزي ،**الاقتصاد العربي تحت الحصار** ، ،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،1989، ص 190و186

[2] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 12

1 – سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات :

يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الأنترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفير البنية التحتية في الاقتصاد، وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب والموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية كالبطاقات الائتمان .[1]

2– المنافسة والهيكل السوقي في ظل الاقتصاد الرقمي :

:تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية ،ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة التصنيع والتدريب والتعليم والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

3 – مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي: تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية ، وتؤثر الانترنت على أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل[2].

4 – الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات: يمكن التحكم في المعلومات ولاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي أداء إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكتر كفاءة وتأثير.[3]

– المعلومات الإلكترونية وتشمل البريد الإلكتروني والانترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنة.

– المعلومات المنطوقة المكالمات الهاتفية والحوارات.

– المعلومات المطبوعة مثل التقارير والفاكسات.

– التنبؤات التكنولوجية.

ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من حيث الحداثة والكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها وتحقيق الاقتصاد الرقمي السيادة في إقناع الآخرين ودعم القرارات.

---

[1] عيشوش ، **طارق تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي**، دار الوادي للنشر، الجزائر، 2009، ص 42

[2] أحمد مأمون، **التعاملات البنكية في عصر العولمة**، دار الباروني للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 63

[3] أحمد ماجد، **الذكاء الاصطناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة**، إدارة الدراسات السياسية والاقتصادية، وزارة الاقتصاد الإمارات العربية المتحدة 2018

المطلب الثاني : إستخدامات التكنولوجيا المالية في القطاعات الإقتصادية :

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة من ثم تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية والشركات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية والإدارة الإلكترونية ولعل أهم الخصائص التي يتمتع بها الاقتصاد الرقمي هي:

1 – سهولة الوصول إلى المعلومة: يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية في الاقتصاد.[1]

2 – المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي: تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على[2] المستويين المحلي والدولي، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

3 – مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي: تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا أساسياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الالكترونية الداخلية والخارجية ،وتؤثر الانترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل وأصبح هناك أساليب متعلقة بتطور الاقتصاد الرقمي ومن أهمها ما يلي:

–نصيب كل قطاع اقتصادي من التجارة الإلكترونية؛

–معدلات التضخم والنمو والعمالة والإنتاجية وأثرها على الاقتصاد الرقمي؛

–مكاسب المتعاملين في الأسواق من التجارة الإلكترونية؛

–نسبة حجم التجارة الالكترونية بين القطاع وقطاع آخر، والنشاط الاقتصادي ونشاطات أخرى.

4 – الاقتصاد الرقمي واقتصاد السرعة الفائقة: إن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة السريعة ووسيلته الأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني ،إن هذه السرعة أدت إلى الحاجة إلى شركات تتسم بالرشاقة في الحجم، وفي التنظيم من خلال العلاقات الشبكية ،وفي المعلومات من خلال تقاسم المعلومات الفوري.[3]

5 – ضغط التكلفة لكل صفقة: أدت الانترنت إلى حالة جديدة في مجال في مجال إجراء الصفقات تتمثل في النقرات تساوي الصفقات، فإذا كانت الشركات التقليدية تتجنب الصفقات الصغيرة لان تكلفة تأديتها قد تكون أكبر

---

[1] أبو بكر خوالد وآخرون، **تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال**، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية برلين ألمانيا، الطبعة الأولى 2019.

[2] حسين عمر، **المدخل الى دراسة علم الاقتصاد**، دار الكتاب الحديث سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية، الطبعة الثالثة ، 2018 ، ص 55

[3] سعيد عبد العزيز عثمان **الاعتمادات المستندية**، الدار الجامعية، لبنان، 2005، ص 33

من العائد الناتج[1] عنها ،فإنها مع الانترنت ونماذج الأعمال الجديدة فان تكلفة الصفقة أيضاً جدا ،الأمر الذي يدفع إلى مضاعفة الحجم الكلي للنشاط بشكل غير مسبوق وبالتالي تكون فرصة صنع النقود من خلال النقرات ذات إمكانية عظيمة.

المطلب الثالث : القيمة المضافة لتكنولوجيا المالية في القطاع التجاري :

يعرف النشاط الاقتصادي منذ أكثر من عشرية ثورة تكنولوجية لا مثيل لها من قبل، مما أدى إلى تغيير الكثير من المعطيات وتخطى في ذلك حدود المجال الاقتصادي في مستوييه الكلي تغيير البنية الاقتصادية والجزئي تغيير استراتيجيات المؤسسات وسلوكيات المستهلكين ليشمل مجالات مختلفة في حياة الإنسان الاجتماعية والثقافية وحتى "الأنثروبولوجية."

إن أهم ميزة للنشاط الاقتصادي الجديد هو الإنتاج غير المادي (المعلومات) وخاصة النقل الفوري لها مع تنامي دمج الأنشطة الاقتصادية في علاقات تقوم على أساس مادي تمثّل شبكة المعلومات العالمية أبرز مظاهرها الانترنت (internet)فالأنترنت يقف شاهً دا على أبرز أوجه تضافر ثلاثة عناصر، أولها يتعلق بالإبداعات التقنية في مجال الإنتاج التكنولوجي وخاصة المعالجات الإلكترونية (Microprocesseurs)والتي ساهمت في تخفيض تكلفة الحواسيب وتحسين جودتها، وهو نشر الإبداعات التكنولوجية (Hardware)من خلال مجموعة البرامج والمنتجات غير المادية (Software)مما ساهم في تبسيط استخدام الحاسوب الشخصي لدى العام والخاص. أما العنصر الثالث فيتمثل في اعتماد هذه التكنولوجيات الجديدة على الشبكة (Réseau,Net)كهيكل عادي[2] [3]لنشاط اقتصادي غير مادي تشكل (informations)المعلومات أهم منتجاته وخدماته.

لقد استطاع الإنترنت أن يجمع في مكان واحد حصيلة التطورات المنجزة في قطاعات المعلوماتية و إنتاج المعلومات والمعارف والاتصال وتربط فيما بينها بشكل تفاعلي، وهذا ما حفز على زيادة الطلب على منتجات وخدمات الاتصالات والمعلومات في مجال الإنتاج والاستهلاك على حد سواء مرتكزة على هذه القنوات والأطر التي لم تكن متوفرة في السابق، وهذه التطورات مجتمعة أدت إلى الحديث عما يسمى بـ "الاقتصاد الجديد فالاقتصاد الجديد يتفرد بثلاثة سمات أساسية هي:

1 – مظهر شمولي، عالمي

2 – طابع الاتصال شبكي

3 – يرتكز على المعلومات كمنتجات غير مادية.

---

[1] السالمي علاء عبد الرزاق، **نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي,قطر**، (د ن)، 1999، ص 23

[2] حسين عمر، **المدخل الى دراسة علم الاقتصاد**، دار الكتاب الحديث سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية، الطبعة الثالثة ، 2018 ، ص 55

[3] السالمي,علاء عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره،، ص 23

المبحث الثالث : الدراسات السابقة في موضوع الدراسة:

رغم الأهمية البالغة التي يحضى بها موضوع التكنولوجيا المالية المالية إلا انه لوحظ توافر في الدراسات السابقة لهذا الموضوع سواء على مستوى الماستر او الماجستير أو الدكتوراه أو حتى على مستوى المجلات، عموما ذا تم ربطه بقطاع معين أما إذا خص الدور الذي يمكن ان تساهم هذه التكنولوجيا في القطاع التجاري فنجدها شحيحة في حدود بحثنا عن الموضوع؛ ذلك أن معظم الدراسات التي قامت بمعالجة هذا الموضوع تطرَّقت للأساليب والآليات التي تتضمنها التكنولوجيا المالية، او أثارها على الاقتصاد بشكل عام وبالأخص المؤسسات المالية.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

- **الدراسة الاولى:** دراسة الأستاذين بن فضة ويسام وبن حسان حكيم (جامعة بومرداس ، الجزائر) بعنوان واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ف 31ديسمبر 2020، نشرت في مجلة العلوم الإدارية والمالية ، المجلد04 ، العدد03 ، عبر صفحاتها (من111 إلى 130) حيث هدفت هذه الدراسة إلى : الوقوف على التقدم الذي حققته دول العالم في مجال التكنولوجيا المالية وبصفة خاصة واقع تطبيقها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، والتركيز على صعوبات تطبيقها في الدول العربية ، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، مدعوم بالإحصائيات والبيانات والتحليلات عن واقع التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي وعلى مستوى الوطن العربي

وكانت نتائج الدراسة : – عرفت التكنولوجيا المالية انتشارا واسعا على مستوبي العالمي في السنوات الأخيرة ، وأصبحت الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا تحظى بثقة العملاء مقارنة بخدمات المؤسسات المالية التقليدية ، وفي خضم هذا التطور تحاول الدول العربية انتهاك مكانة في مجال التكنولوجيا المالية .

- هناك تفاوت في درجة استخدام التكنولوجيا المالية من دولة عربية إلى أخرى ، حيث تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى بنسبة 61% للشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية ،
- في دول شمال إفريقيا شركات التكنولوجيا المالية هي شبه غائبة وذلك يرجع لعدة عوامل قانونية وتنظيمية ومالية وكذا لعدم توفر البنية التحتية الضرورية ، إلا أن دولة مصر حققت تقدما نسبيا مقارنة بدول شمال إفريقيا .
- بالنسبة للجزائر فالتكنولوجيا المالية غير مستخدمة نظرا لعدم توفر الظروف الضرورية لتطورها إضافة لوجود بعض العراقيل القانونية وغياب ثقافة استخدام خدمات التكنولوجيا المالية لدى المستهلك الجزائري .

- **الدراسة الثانية :** تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقا قراءة للتحديات والإمكانات دراسة الدكتور عبد الوهاب صخري والأستاذة سمية بن علي (جامعة عنابة ، الجزائر) بعنوان تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقا : قراءة للتحديات والإمكانات ف 12 جويلية 2021 ، نشرت في مجلة العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 06 ، العدد 01 عبر صفحاتها (من 402 إلى 418) حيث هدفت هذه الدراسة إلى :

- تحديد أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية كونها بديل مستحدث للخدمات المالية والتمويلية .
- تحليل واقع التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي وعلى وجه الخصوص منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، في محاولة القراءة تحديات وإمكانيات هذا القطاع في المنطقة .

وذلك باستخدام منهج استقراء كل ما تناوله حول التكنولوجيا المالية في المراجع والأدبيات العربية والأجنبية ، ووصف مختلف الجوانب المتعلقة بهذه التقنية ، مع تحليل واقعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .

وكانت نتائج الدراسة :

- أصبحت التكنولوجيا المالية ضرورة ملحة وسياسة إستراتيجية ترفع ممن حظوظ النظام المالي ،ن لما توفره من تقنيات رقمية متقدمة تسهم في الرفع من قدراتها التنافسية وزيادة كفاءتها في أداء في أداء الخدمات المالية .
- تسمح التكنولوجيا المالية بالوصول إلى شريحة كبيرة من الأفراد الذين لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي نظرا لكثرة التعقيدات والإجراءات المفروضة ، كما أنها وسيلة في يد المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدراتها التمويلية وإزالة عقبة الإقصاء المالي .
- نمت صناعة التكنولوجيا المالية بشكل رهيب في كل من آسيا ، أوروبا ن أمريكا الجنوبية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ويعزى هذا التفوق لعدة عوامل أهمها الامتيازات النوعية وكذا تعزيز الابتكارات المالية ، توفير الحاضنة الأكثر تقدما ، وزيادة ثقة وإقبال الأفراد على الخدمات وحلول التكنولوجيا المالية.
- يعد توفر الدعم الإستراتيجي والبنية التحتية الخصبة والقوانين المنظمة من اهم عوامل صدارة الإمارات العربية المتحدة في تسجيلها لاكبر عدد من الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية.

كما بدرت العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في صورة السعودية ن مصر والبحرين بإطلاق برامج ومسرعات التكنولوجيا المالية في محاولة منها لاستيعاب هذه الصناعة واللحاق بركب الدول المتقدمة.

- تميزت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتفاوت ملحوظ في مستويات التكنولوجيا المالية، حيث احتلت دول الخليج العربي الصدارة بالإضافة لمصر لبنان والأردن، ذلك بالمقارنة بالمستوى المتواضع لباقي الدول العربية في المنطقة على رأسها الجزائر بسبب مشكلة الأطر القانونية والتنظيمية، غياب الوعي والثقافة التكنولوجية، تدني جودة الإنترنت وخدمات الاتصال؛

➢ **الدراسة الثالثة: التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي.**

دراسة مصطفى سلام عبد الرضا حيدر محمد كريم سنان عبد الله حرجان. (العراق) بعنوان التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي.فـ بحث نشر بمجلة جامعة جيهان ابريل للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 4 العدد 2، بتاريخ 20 جانفي2020 حيث هدفت هذه الدراسة إلى :

- بيان دور وأهمية التكنولوجيا المالية في التعاملات المصرفية وتحقيق التنمية المستدامة.

- تحليل مدى استجابة مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي لفكرة التكنولوجيا المالية وتحقيق عمليات التنمية المستدامة وذلك باستخدام وظف الباحثون المنهج الوصفي في الجانب النظري واعتمدوا على المجلات والدوريات العلمية والأبحاث والدراسات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة فضلا عن استعمال شبكة الإنترنت وما تحتويه من أبحاث إلكترونية لتزويد ورفد الجانب النظري بالمعلومات الهادفة للدراسة ، واستعمل المنهج التحليلي لتحليل الاستبانة التي تناولت قياس جاهزة التكنولوجيا المالية ودوره في تحقيق عمليات التنمية المستدامة، والتي كانت غايتها الوقوف على مدى إمكانية تطبيق ومعرفة هل أن المصارف العراقية لديها مفهوم واضح عن أهمية التكنولوجيا المالية في العمل المصرفي.

وكانت نتائج الدراسة :

- أصبحت التكنولوجيا المالية وقعا وجزاً لا يتجزأ من حياة المجتمع ومشاركا فاعلا في القطاعات الحيوية وبالأخص المصرفية كونها قدمت جملة من الابتكارات التي ساعدت المصارف في توصيل خدمات الى مختلف الفئات الاجتماعية.
- أسهمت التكنولوجيا المالية من خلال ابتكاراتها في تلبية حاجات ورغبات الزبائن المتنوعة التي تطورت بتطور الواقع الاقتصادي والتكنولوجي وهذا الأمر مكن القطاع المصرفي من الدخول في أسواق متنوعة وذات طابع محلي ودولي وعالمي في نفس الوقت.
- ساهمت ابتكارات التكنولوجيا المالية في تقديم خدمات مصرفية ومعالجة عمليات مصرفية متنوعة بكلف منخفضة جدا قياسا بنظيرتها التقليدية، فضلا عن امتياز الخدمات الالكترونية بجودة عالية على خلاف التقليدية وهذا حسب ما يراه أفراد العينة.
- ليزال القطاع المصرفي العراقي يفتقد الى البني التحتية والأدوات الفنية التي تمكن التكنولوجيا المالية من تحقيق أهدافها فتهيئة هذه المستلزمات تحتاج الى كلف عالية يجب ان تتحملها المصارف إنجاح التكنولوجيا المالية والاستفادة من ابتكاراتها، فضلا عن افتقار المجتمع للثقافة التكنولوجية اللازمة للحصول على الخدمات التكنولوجية .

المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية :

- **الدراسة الاولى: الشمول المالي في إفريقيا – تحسينه من خلال التكنولوجيا المالية**

دراسة سوزانا غاميتو، (جامعة لشبونة البرتغال) بعنوان من خلال التكنولوجيا المالية أتحسينه للتكنولوجيا المالية وبالإنجليزية: Financial inclusion in Africa – improving it through Fintech في تاريخ الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج من أجل الحصول على شهادة الماستر في تخصص المالية، بجامعة لشبونة الكاثوليكية بالبرتغال في جوان 2018. حيث هدفت: تحاول هذه الدراسة تحليل العلاقة بين نمو الشمول المالي واستثمارات التكنولوجيا المالي في إفريقيا، من خلال إيجاد الفوارق بين البلدان الإفريقية و البلدان ذات الإقتصاد الأكثر شمولا ماليا. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي بصفة عامة . خلال تحليل البيانات والمعطيات المأخوذة من دراسات سابقة ومن مواقع إلكترونية ومحلات وتقارير علمية.

وكانت النتائج :

- من خلال تطبيق التكنولوجيا المالية في البنوك الإفريقية يتم توصيل الخدمات والمنتجات الجديدة والمتوسطة للمستهلكين والسماح لهم بالتعامل مع بعض المشكلات وتلبية حاجياتهم.
- من أكبر المعيقات للتكنولوجيا المالية في قارة إفريقيا هو أن في بعض بلدانها تعتبر التكنولوجيا أمرا جديدا ومن الصعب التأقلم معه بسبب المستوى الثقافي والتعليمي للشعوب ويستغرق تأقلمهم معها وقتا طويلا.
- تحاول بعض الدول الإفريقية مواكبة التطور التكنولوجي وتطوير إقتصادها بكل الطرق مثل دولة جنوب افريقيا التي تكاد تخرج من مجموعة دول العالم الثالث من خلال التقدم الذي وصلت إليه في هذا المجال. تحقيق الشمول المالي في بعض البلدان الإفريقية سيستغرق وقتا طويلا، بسبب عدم وجود تخطيط ورؤية مستقبلية.

المطلب الثالث: الاختلاف والقيمة المضافة للدراسة الحالية :

يركز هذا المطلب على المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من خلال ذكر أهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين دراستنا ودراسات السابقة التي تم ذكرها سابقا، وهذا من أجل إبراز القيمة المضافة من خلال هذه الدراسة.

أولا–أوجه التشابه:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنهما تعالجان نفس الموضوع المتمحور حول إظهار واقع تطبيق التكنولوجيا المالية من خلال أرقام وإحصائيات للاستثمارات الموضوعة في هذا المجال، وأيضا خصصت كل مكانا للحديث أهم الصعوبات والعوائق التي تعرقل تطبيقها، قانونية كانت أو تنظيمية.

ثانيا– أوجه الاختلاف :

الاختلاف يكمن في أن الدراسات السابقة عبارة عن مقال وجيز لا يتعدى العشرين صفحة يدرس الموضوع سطحيا، عكس الدراسة الحالية التي تعتبر مبكرة تخرج تحتوي على الكثير من المعطيات وتدرس كل جوانب الموضوع.

الاختلاف يكمن في أيضا في الإطار المكاني، فالدراسات السابقة ركزت على حجم الاستثمارات العالمية والعربية في مجال التكنولوجيا المالية، بينما سنركز في دراستنا على المالية و كيفية تطبيقها في البنوك

ثالثا– أبرز الإضافات من خلال الدراسة الحالية :

رغم أن الدراسات السابقة تحدثت عن الصعوبات والتحديات التي وتتجه تطبيق التكنولوجيا المالية. لكن ما سيتم إضافته في الدراسة الحالية هو الحديث عنها بشكل مفصل مع ذكر متطلبات التطبيق في أبرز البواعث لتطبيق التكنولوجيا المالية في التجارة عموما و البنوك خصوصا .

خلاصة الفصل

تم التعرف في هذا الفصل علي الإطار النظري لمفهوم التكنولوجية المالية بمختلف أبعادها كونها تمثل الركيزة الأساسية في العالم،حيث تأثير بشكل كبير علي المؤسسات المالية واقتصاد البلد باعتبارها إنتاج طبيعي لتقاطع العمليات المالية. وقد تم التعرف أيضا علي القطاع التجاري باعتباره أهم صور للعلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات . أما في المبحث الثاني تم الاعتماد عي مدي العلاقة بين التكنولوجيا المالية والقطاع التجاري في البنوك , وفي الأخير استعرضنا مجموعة من الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع بحثنا قمنا بمعالجتها ومناقشتها والوقوف علي جوانب الاستفادة منها.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية

المبحث الأول : التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري

توفر التكنولوجيا المالية وسائل مبتكرة للتمويل والدفع الإلكتروني، مثل التطبيقات المصرفية عبر الهواتف الذكية ومحافظ العملات الرقمية. هذه التقنيات تُسهّل عمليات الدفع والتحويل بين الأعمال التجارية والعملاء، مما يزيد من سرعة وكفاءة التجارة.

المطلب الاول: تكنولوجيا الدفع الالكتروني بالهاتف النقال في الجزائر:

1- اشتراكات الهاتف النقال حسب التكنولوجيا المتوفرة في الجزائر:

كانت الانطلاقة الاولى لاول شركة مختصة في الاتصلالت اللاسلكية عبر الهاتف النقال GSM بالجزائر سنة 1997

الجدول رقم (02-01): اشتراكات الهاتف النقال حسب جميع التكنولوجيا

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الاشتراكات في الجيل الثاني للهاتف النقال GSM	14385131	10811663	8514105	6783111	5235558	4260261
عدد الاشتراكات في الجيل الثالث للهاتف النقال3G	21592863	17422312	11989157	9265682	7272657	5961291
عدد الاشتراكات في الجيل الرابع للهاتف النقال4G	9867671	18920289	24922271	29506880	34507542	38797214
المجموع	45845665	47154264	45425533	45555673	47015757	49018766

المصدر: تقرير مؤشر تطور خدمات الاتصالات لسنة 2022

يمثل الجدول اعلاه دراسة اشتراكات الهاتف النقال حسب جميع التكنولوجيا لثلاث مؤشرات إلى و هي عدد الاشتراكات في الجيل الثاني للهاتف النقال , GSM و عدد الاشتراكات في الجيل الثالث للهاتف النقال G3 و عدد الاشتراكات في الجيل الرابع للهاتف النقال 4G من سنة 2017 إلى غاية. 2022

نلاحظ انه في سنة 2017 كانت عدد الاشتراكات في الجيل الثاني للهاتف النقال GSM 14385131 ، بدأت تتراجع إلى غاية 2022 حيث أصبحت تقدر ب 4260261 .

أما الاشتراكات في الجيل الثالث للهاتف النقال 3G سنة 2017 كانت 21592863, ثم تراجعت بنسبة كبيرة في طول سنوات الدراسة بحيث أصبحت 5961291 .

أما بالنسبة لعدد الاشتراكات في الجيل الرابع للهاتف النقال 4G نلاحظ أنها في سنة 2017 كانت 9867671ثم تزايدت بشكل كبير إلى غاية 2022 حيث وصلت إلى38797214 .

يمكن القول أيضا انه عدد الاشتراكات في الجيل الثالث للهاتف النقال 3G كانت أكثر ارتفاعا سنة 2017 حيث قدرت ب 21592863 .

هذا ما يؤكد إقبال المتعاملين للاشتراك نظرا للسهولة و السلاسة التي وفرتها تكنولوجيا المالية في الجزائر خلال هذه الفترة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-01): تطور اشتراكات الهاتف النقال حسب جميع التكنولوجيا في الجزائر (2017-2022)

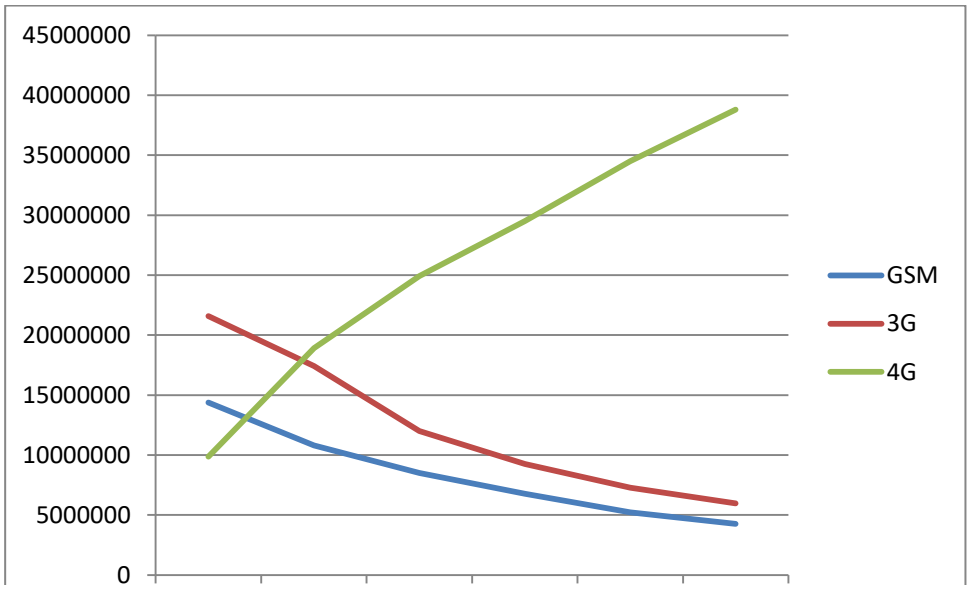

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من الشكل اعلاه ان كل من اشتركات GSM في تناقص مستمر ونفس الامر بالنسبة لاشتراك 3G وذلك كون اشتراكات 4G الاكثر جاذبية للمستخدمين لما توفره من سرعة انترنت وخدمات اكثر وتغطية اكبر

2- نسبة وكثافة تغطية الهاتف النقال:

الجدول رقم (02-02): نسبة وكثافة التغطية للهاتف النقال حسب جميع التكنولوجيا

التكنولوجيا	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الجيل الثاني GSM	98%	98.04%	98.04%	98.62%	98.31%	98.49%
الجيل الثالث 3G	90%	97.45%	97.72%	98.97%	98.18%	98.07%
الجيل الرابع 4G	30.49%	52.84%	53.63%	76.18%	79.89%	85.87%
كثافة التغطية بشبكة الهاتف النقال	108.6%	109.6%	104.7%	103%	104.4%	107.03%

المصدر: تقرير مؤشر تطور خدمات الاتصالات لسنة 2022

يمثل الجدول الثاني نسبة و كثافة التغطية للهاتف النقال حسب جميع التكنولوجيا لثلاث مؤشرات السابق ذكرها /GSM 3G 4G/خلال السنوات الممتدة من 2017 إلى2022 .

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الجيل الثاني GSM ارتفعت خلال فترة سنة2017 كانت تقدر إلى سنة 2020من 98% إلى 98.62% لتتراجع خلال السنتين الأخيرة من الدراسة لتصبح98.49% .

- نسبة الجيل الثالث G3 في سنة 2017 قدرت ب 90 و تزايدت إلى غاية98.97% سنة 2020 لتتراجع في سنة 2021 لتقدر ب 98.18% و أخيرا سنة 2022 أصبحت98.07% .
- أخيرا الجيل الرابع نلاحظ تزايد نسبة و كثافة تغطية الهاتف النقال من السنة الأولى للدراسة إلى أخرها حيث ارتفع بشكل كبير من 30.49% إلى85.87% .

كانت نسبة تغطية الهاتف النقال للجيل الرابع لسنة 2017 تقدر ب 30,69حيث ارتفعت في السنة الموالية و تدبدبت على طول سنوات الدراسة حتى وصلت النسبة إلى 85,87 في سنة.2022

تغطي شبكة الهاتف النقال للجيلين الثاني و الثالث GSM و 3G تقريبا جميع السكان ,بينما تغطي شبكة الجيل الرابع 4G أكثر من 85% من سكان نهاية سنة 2022

بعد دمج الجدولين أعلاه توصلنا لكثافة التغطية بشبكة الهاتف النقال من 2017 إلى 2022 حيث نلاحظ من خلال الجدول تذبذب الكثافة بحيث في السنتين الأولى للدراسة (2017-2018) تميزت بالارتفاع لتنخفض في السنتين المواليتين (2019-2020) لترتفع من جديد في السنتين الأخيرتين(2021-2022)

نلاحظ ان كثافة التغطية لشبكة الهاتف النقال متذبذبة في تلك الفترة المدروسة , حيث كانت في أول السنة تقدر ب 108,6 و أصبحت في السنة الأخيرة تقدر ب 107,03 كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-02): تطور نسبة وكثافة التغطية للهاتف النقال حسب جميع التكنولوجيا

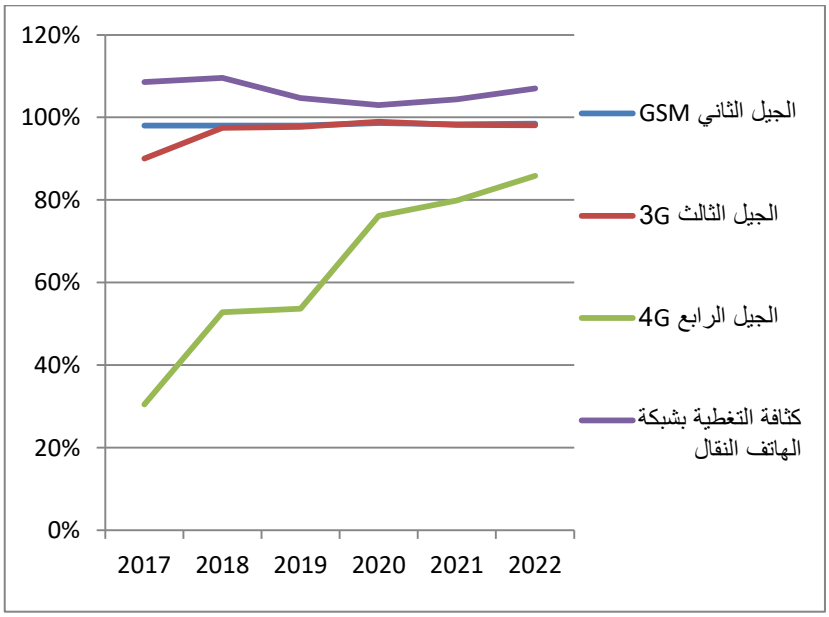

المصدر: من إعداد الطالبتين

3- عدد إشتركات شبكة الأنترنت الثابث حسب نوع التكنولوجيا

الجدول رقم (02-03): عدد إشتركات شبكة الأنترنت الثابت حسب نوع التكنولوجيا

2022	2021	2020	2019	2018	2017	المؤشر
2792695	2656942	2500080	2334005	2172096	2246918	**ADSL**
478172	165244	72314	43115	11369	714	**الالياف البصري FTTX**
1423425	1340957	1204931	1191612	861235	920244	**4G LTE FIXE**
0	443	433	444	619	621	**WIMAX**
11554	11786	11360	11280	10781	34008	**روابط مخصصة LS**

المجموع	3202505	3063100	3580456	3789128	4175372	4705846

المصدر: تقرير مؤشر تطور خدمات الاتصالات لسنة 2022

من خال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن مؤشر ADSL لسنة 2017 كان 2246918 انخفض في السنة الموالية ثم بدأ بالارتفاع إلى غاية سنة 2022 حيث أصبح 2792695 .

بالنسبة لمؤشر الألياف البصري FTTX كانت في السنة الأولى من الدراسة ضئيلة تقدر ب 714 .

و ارتفعت بشكل كبير على طول السنوات الموالية إلى غاية 2022 حيث أصبحت. 478172

بالنسبة لمؤشر الجيل الرابع تابث كان سنة 2017 تقدر ب 920244ثم انخفض في السنة الموالية حيث كان 861235 ثم إرتفع إلى غاية 2022 فأصبح يقدر ب 1423425.

مؤشر ويماكس لسنة 2017 كان 621 ثم تلاشى في السنة الموالية حتى وصل الى العدم سنة 2022 .

مؤشر الروابط المخصصة LS كانت عدد إشتراكات شبكة الأنترنت الثابث حسب نوع التكنولوجيا سنة 2017 يقدر ب 34008 و انخفض السنة الموالية الى10781 ثم استقر في السنوات المتبقية.

الشكل رقم (02-03): تطور عدد إشتركات شبكة الأنترنت الثابت حسب نوع التكنولوجيا

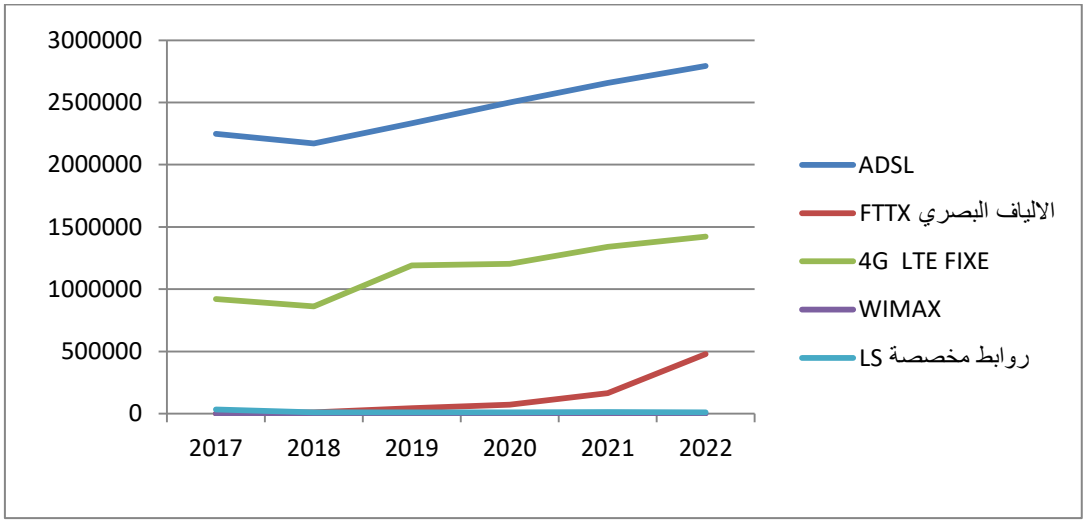

المصدر: من إعداد الطالبتين

4- اشتراكات الأنترت للهاتف النقال حسب نوع التكنولوجيا:

الجدول رقم (02-04): اشتراكات الأنترنت للهاتف النقال حسب نوع التكنولوجيا

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد اشتراكات انترنت الهاتف النقال 3G	21592863	17422312	11989157	9265682	7272657	5961291
عدد اشتراكات انترنت الهاتف النقال 4G	9867671	18920289	24922271	29506880	34507542	38797214
عدد اشتراكات إنترنت للهاتف النقال	31460534	36342601	36911428	38772562	41780199	44757505
كثافة الانترنت للهاتف النقال	75%	85%	85%	88%	93%	97.72%

المصدر: تقرير مؤشر تطور خدمات الاتصالات لسنة 2022

نلاحظ أن عدد هذه الاشتراكات سنة 2017 تقدر ب 21592863 ثم تراجعت على طول فترة الدراسة حيث سنة 2022 أصبحت 5961291 على عكس عدد اشتراكات إنترنت الهاتف النقال 4G قد ارتفعت بنسبة كبيرة إذ كانت سنة 2017 تقدر ب 9867671 و أصبحت سنة 2022 تبلغ. 38797214

كثافة إنترنت الهاتف النقال التي تشمل3G و 4G كانت نسبتها سنة 2017 تقدر ب 75% و ثبتت في السنتين 2019, 2018 حيث قدرت ب 85% و ارتفعت في السنوات الأخيرة إلى غاية 2022 و بالتالي أصبحت 97,72% .

الشكل رقم (02-04): تطور اشتراكات الأنترنت للهاتف النقال حسب نوع التكنولوجيا

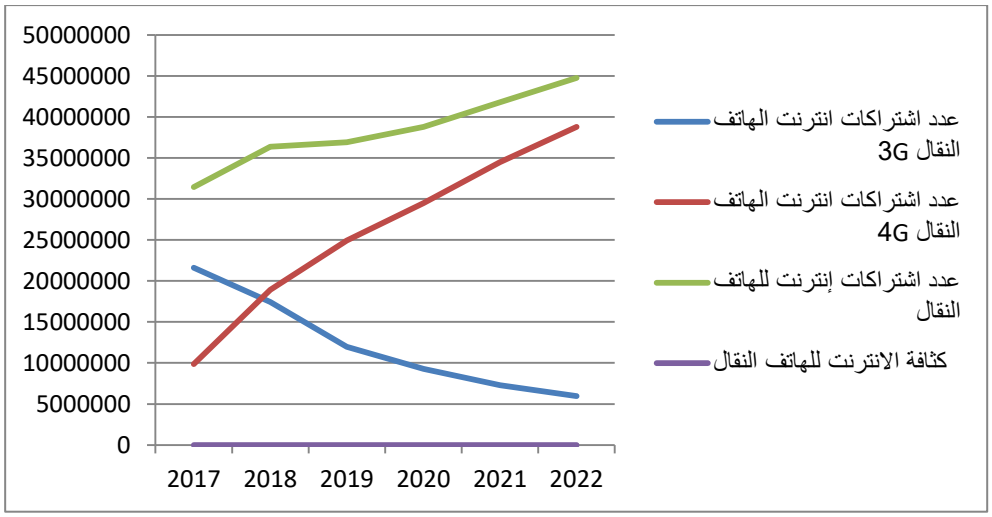

المطلب الثاني: بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر:

1- أنواع بطاقات الدفع المستخدمة في الجزائر:

أصدرت المؤسسات المالية والمصرفية عدة بطاقات ائتمانية في الجزائر من اجل مواكبة عمليات الدفع الالكتروني والتي سنذكر أهمها كما يلي:

1-1 البطاقات الائتمانية Credit card:

تعتبر البطاقات الائتمانية Credit Cards في الجزائر واحدةً من أهم الخدمات التي تقدمها مجموعة من البنوك، وهي عبارة عن بطاقات مصرفية يحصل حاملها على مجموعة من المميزات إذ يمكنه دفع قيمة مشترياته بسهولة، ودون أن يحمل المبالغ النقدية، مما يؤدي إلى حمايته من ضياع أو سرقة المال، بالإضافة إلى الاستفادة من الخصومات على المنتجات الموجودة في المحلات التجارية، كما أنها توفر له فرصة التعامل مع عدد من العملات المختلفة بشكل أسهل، ودون الحاجة إلى تبديلها بشكل مستمر.

1-2 بطاقة القيد الائتمانية:

تعتبر واحدة من وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، فهي تشبه البطاقات الائتمانية من حيث طبيعة الاستخدام، ولكن تختلف عنها بكونها تسمح للعميل استخدامها في إجراء عمليات التسوق والشركاء الخاصة به ودفع كامل المبلغ في المتاجر التي تتعامل بها وليس جزء منه.

1-3 بطاقات الصراف الآلي:

يمنحها البنك للعميل بعد فتح حساب خاص به في نفس البنك، حيث تتيح هذه البطاقة للعميل من السحب والدفع للمتاجر من حسابه البنكي بشكل مباشر، كما تسمح له بتسديد الضرائب والفواتير المترتبة عليه عن طريق الربط بين البنك والمؤسسات التي يتعامل معها.

1-4 البطاقات الذكية:

هي بطاقة قابلة للتشفير لها رقم خاص يميزها تحتوي كل بيانات العميل، وبالتالي تم اعتمادها كوسيلة مهمة في الدفع الإلكتروني في الجزائر لكونها على درجة عالية من الحماية والأمان ضد السرقة والاختراق، كما يكمن تحويلها لحافظة رقمية لكونها عالية المرونة والتقنية

2- أجهزة الصرف الآلي في الجزائر

الجدول رقم (02-05): عدد أجهزة الصراف الآلي في المؤسسات البنكية

السنوات / المنطقة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حضري	1333	1365	1404	1418	1439	1443
ريفي	54	56	73	75	79	82
إجمالي	1387	1421	1477	1493	1518	1525

المصدر :تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول ان عدد أجهزة الصرافات الآلية في تزايد من سنة 2017 إلى سنة 2022 في كلتا المنطقتين الحضرية والريفية إلا ان مستوى الزيادة الصرافات في المناطق الريفية يعتبر بطيء نسبيا إذ من سنة 2017 إلى سنة 2018 زاد بـ 2 صراف آلي فقط 2 صراف إلي من سنة 2019 الى سنة 2020.

الجدول رقم (02-06):عدد أجهزة الصراف الآلي في مؤسسات بريد الجزائر

السنوات / المنطقة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حضري	1258	1281	1276	1299	1301	1312
ريفي	13	112	128	108	108	111
إجمالي	1271	1393	1404	1407	1409	1423

المصدر: بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول إن عدد أجهزة الصرافات الآلية في تزايد من سنة 2017 إلى سنة 2022 في كلتا المنطقتين الحضرية والريفية كما مستوى الزيادة الصرافات لالية في المناطق الريفية يعتبر جيد نسبيا اذ من سنة 2017 الى سنة 2018 زاد بـ 99 صراف آلي .

3-معاملات سحب من أجهزة الدفع الالكتروني

الجدول رقم (02-07): عدد و مبلغ أجهزة الدفع الالكتروني

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب
2017	8310170	126398291000.00 دج
2018	8833913	136233452000.00 دج
2019	9929652	164116233000.00 دج
2020	58428933	1073004953000.00 دج
2021	87722789	1728937064000.00 دج
2022	128035361	2182896695000.00 دج

المصدر: تقرير مؤشر تطور خدمات الاتصالات لسنة 2022

يمثل الجدول العدد الإجمالي لمعاملات الدفع و المبلغ الإجمالي لها فنلاحظ ارتفاع ملحوظ من 2017 حيث كان 122694الى سنة 2020 فقدر ب 711777 ليزداد ارتفاعا في السنتين الأخيرتين نفس الشيء بالنسبة للمبلغ الإجمالي.

الشكل رقم(02-05): تطور عدد و مبلغ أجهزة الدفع الالكتروني

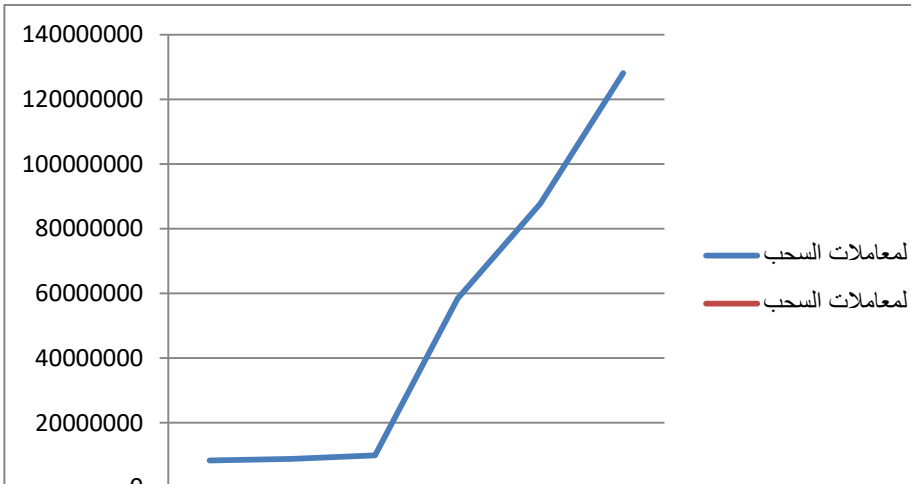

المصدر: من إعداد الطاليتين

يمثل الجدول معاملات الدفع المالية باستخدام التكنولوجيا المالية لآخر شهرين من سنة 2022 و نقصد نوفمبر و ديسمبر , اذ يظهر تزايد استخدام معاملات الدفع الالكتروني فتظهر المعاملات في شهر نوفمبر 180 2019ليرتفع العدد في شهر ديسمبر ليصبح 2165941 .

يتزايد الارتفاع في السنة الموالية 2023 حيث تبين ثلاث الأشهر الأولى من ذات السنة إن عدد المعاملات يرتفع ل 2680091 لينخفض انخفاض نسبي في الشهر الموالي إلا و هو شهر فبراير و يعود ذلك الى بعض الظروف التي غالبا ما تتمثل في نقص السيولة او تأخير طرح الأجور في الحسابات.

ليعاود الارتفاع في الشهر الموالي فيصبح بذلك 2812537 معاملة الكترونية و حتى المبالغ المالية تنبث دلالات المؤشرات العددية ما يدل على الإقبال المتزايد على المعاملات الالكترونية في استخدام التكنولوجيا المالية.

المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع التجاري بالجزائر:

المطلب الأول : تشخيص التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري الجزائري

1- القطاعات التجارية المتعاملة ماليا عبر الانترنت المعتمدة في الجزائر:

الجدول رقم (02-08): القطاعات المستخدمة لتقنيات التكنولوجيا المالية

الرقم	النشاط	الرقم	النشاط	الرقم	النشاط
01	التأمينات	15	وكالات ترويج وإدارة عقارية	29	خدمات الشباب والترفيه والرياضة
02	التعليم والتربية	16	تطبيقات النقل الخاص	30	النقل الجوي، السكك الحديدية، البحرية و البرية
03	الإعلام الآلي	17	الدراسة والاستشارة والتخصص	31	بيع بطاقات شحن الهاتف المحمول
04	مراكز التجارية	18	الفنادق والسياحة	32	مستحضرات التجميل والعطور
05	اشتراكات الاتصالات	19	الكتب والمجلات والصحف	33	معالجة المستندات ورسم الخرائط
06	النشاط الثقافي	20	الماء / الغاز / الكهرباء	34	مزود معدات الاتصالات
07	بائع نظارات	21	المطاعم والترفيه	35	حماية الفئات المهنية غير المأجورة
08	تأجير السيارات	22	المنظمة الاجتماعية المهنية	36	بيع السلع / تقديم الخدمات
09	خدمات الطبية	23	مقدم خدمات متنوعة	37	بيع الملابس والإكسسوارات
10	خدمات العامة	24	نقل الطرود والبريد السريع	38	خدمات تحميل وتفريغ البضائع
11	الاتصالات	25	بيع المنتجات	39	بيع المنتجات الغذائية والألبان ومشتقاتها
12	خدمات البحرية	26	مجوهرات على الإنترنت	40	بيع المنتجات والمعدات الطبية و المساعدة
13	خدمات التأشيرات	27	شركات النقل الجوي	41	بيع قطع غيار السيارات وخدمة ما بعد البيع
14	سوق إلكتروني	28	مزود معدات الاتصالات	42	وكالات السفر وشركات الرحلات السياحية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على https://www.satim.dz/ar/e-commerce-2/webmarchants-certifies-ar.html

يلاحظ من الجدول اعلاه انه مايقارب 42 قطاع تجاري يستقدم تكنولوجيا المالية في معاملاته والتي تتمثل في الدفع الالكتروني في معظمها

2- المتعاملون في سوق بطاقات الدفع الالكترونية في الجزائر

من اجل مواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا الدفع تأسست شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك " ساتيم " في عام 1995 بمبادرة من المجتمع المصرفي، هي شركة تابعة لسبعة بنوك في الجزائر: BADR ، BDL BEA، BNA، CPA، CNEP ، البركة ومؤسسة CNMA للتأمين.

حيث تعتبر ساتيم المشغل للدفع الإلكتروني بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية والدولية، حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة.

تجمع ساتيم 18 عضوًا في شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك الخاصة به، والتي تتكون من 18 بنكاً بما في ذلك 06 بنوك عامة و 11 بنكاً خاصاً بالإضافة إلى بريد الجزائر كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-06): المتعاملون الأساسين مع ساتيم

المصدر: https://www.satim.dz/ar/e-commerce-2/webmarchants-certifies-ar.html

وشهدت ساتيم تطورًا كبيرًا ونموًا مستدامًا في خدماتها في السنوات الأخيرة. إلى يومنا هذا، تم توصيل أكثر من 1351 جهاز صراف آلي و 40000 محطة دفع إلكترونية متصلة بخوادمها، إضافة إلى هذا + 274 موقعًا تجاريًا

على الويب يعمل على منصته. ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى تأثير بطاقة البنك التجاري الدولي على العادات الشرائية للمواطنين الجزائريين.

3- نشاط الدفع عبر الأنترنت في القطاع التجاري:

4- الجدول رقم(02-09): نشاط الدفع عبر الانترنت في القطاع التجاري

سنوات	هاتف	نقل	تأمين	مصدر فاتورات	خدمة إدارية	خدمات	بيع السلع	رياضة و ترفيه	العدد الإجمالي	المبلغ الإجمالي
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	0	107844	267993423.40
2018	138495	871	6439	29722	1455	0	0	0	176982	332592583.28
2019	141552	6292	8342	38806	2432	05056	0	0	202480	503870361.61
2020	4210284	11350	4845	85676	68395	213175	235		4593960	5423727074.80
2021	6993135	72164	8372	120841	155640	457726	13468	0	7821346	11176475535.68
2022	7490626	195490	23571	302273	153957	705144	24169	152925	9048125	18151104423.96

المصدر: تقرير مؤشر تطور خدمات الاتصالات لسنة 2022

الشكل رقم (02-07): نشاط الدفع عبر الانترنت في القطاع التجاري

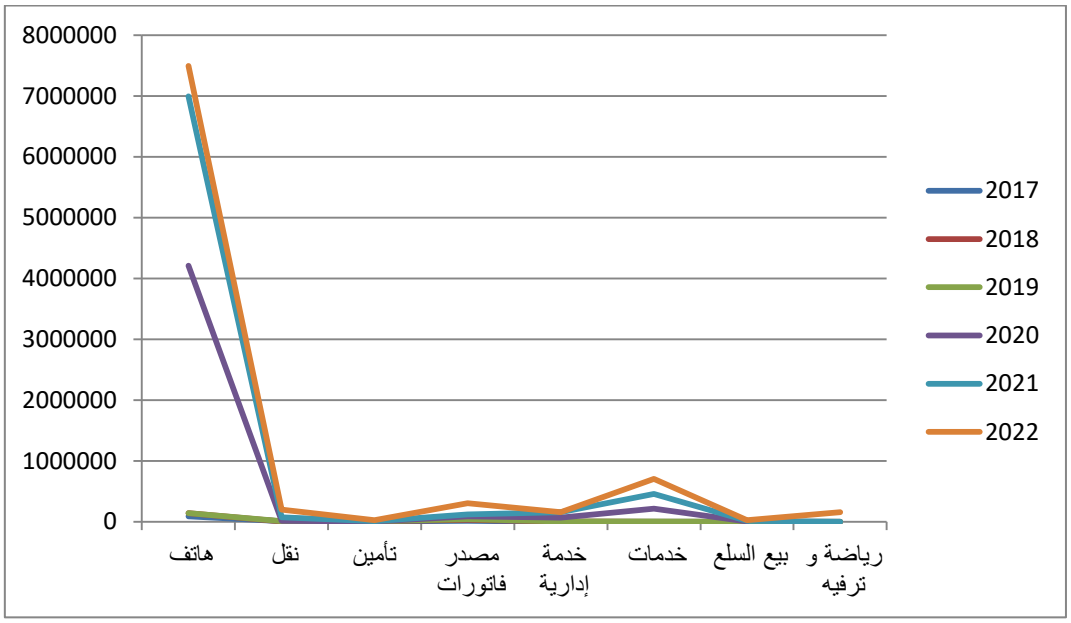

المصدر: من إعداد الطالبتين

يمثل الجدول نشاط الدفع عبر الانترنت باستخدام التكنولوجيا المالية في الجزائر) هاتف /اتصالات) (نقل / تامين /مصدر فاتورات /خدمات إدارية / خدمات/بيع السلع /رياضة و ترفيه (خلال الفترة الممتدة من 2017 الى 2022.

نلاحظ تزايد ملحوظ خلال السنوات بداية من سنة 2017 في استخدام هذه التكنولوجيا حيث لو اعتبرنا سنة 2017 هي T و ان المتغيرات التي لها علاقة بالدفع تزداد في السنة الموالية T+1° و يظهر ذلك بشكل جلي في سنة 2022ما يفسر الاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر لهذا المجال الا و هو استخدام التكنولوجيا المالية في الجزائر .

المطلب الثاني: وضعية الجزائر في أبعاد التكنولوجيا المالية في المؤشر العالمي للشمول المالي

في هذا المطلب سنتطرق إلى الوضعيات المحققة من طرف الجزائر في أبعاد مؤشر الشمول المالي التي تخص استخدام التكنولوجيا المالية خاصة تلك المؤشرات الفرعية التي تستهدف قياس مكونات التكنولوجيا المالية

1- بُعد امتلاك بطاقات الخصم أو الائتمان

حسب مؤشر الشمول المالي العالمي فيما يخص بُعد الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الخصم او الائتمان من مجموع الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية كانت كما يلي:

الجدول رقم(02-10): نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الخصم او الائتمان

البعد	2011	2014	2017	2021
نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الخصم أو الائتمان	%14	%16	%20	%22
المتوسط العالمي	%28	%42	%58	%62

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مؤشر الشمول المالي

هناك ارتفاع في نسبة امتلاك البطاقات الائتمانية من طرف الأفراد الذين يملكون حسابات مصرفية الا انه يبقى ضعيف مقارنة مع حجم الحسابات البنكية والمصرفية، ومع مقارنة المتوسط الدولي المتحصل عليه ضمن مؤشر الشمول المالي لنسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الخصم أو الائتمان نجد ان الجزائر لم تقارب حتى نصف المتوسط عدا سنة 2011 وعليه يمكن القول ان نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الخصم أو الائتمان في الجزائر ادني من المتوسط الدولي المحقق وهذا يعكس ان بطاقات الائتمان في الجزائر ضعيفة الاستخدام.

2-بًعد إجراء مدفوعات رقمية أو استلامها :

حسب مؤشر الشمول المالي العالمي فيما يخص بًعد الأفراد الذين قاموا باجراء مدفوعات رقمية او استلامها من مجموع الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية كانت كما يلي:

الجدول رقم(02-11): نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو استلامها

البعد	2011	2014	2017	2021
نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو استلامها	%0	%9	%25	%35
المتوسط العالمي	%12	%28	%56	%65

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مؤشر الشمول المالي

حسب الجدول أعلاه لم يكن في الجزائر عمليات خاصة بالمدفوعات الرقمية سنة 2011 اما في سنة 2014 فقد كانت منخفضة حيث 9% فقط من المالكي لحسابات مالية وبنكية قامو باجراء عمليات الدفع بطريقة رقمية، لترتفع النسبة الى 25 %و 35% على التولي لسنة 2017 ، وبمقارنة المتوسط الدولي المتحصل عليه ضمن مؤشر الشمول المالي نسبة الافراد الذين قاموا باجراء مدفوعات رقمية او استلامها نجد ان الجزائر تحت المتوسط العالمي وعليه يمكن القول ان نسبة الافراد الذين قاموا باجراء مدفوعات رقمية او استلامها في الجزائر ضعيفة الاستخدام.

3-بًعد استخدام الانترنت او الهاتف النقال للوصول إلى الحسابات المالية

حسب مؤشر الشمول المالي العالمي فيما يخص بًعد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصل إلى الحسابات المالية من مجموع الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية كانت كما يلي:

الجدول رقم(02-12): نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصل الى الحسابات المالية

البعد	2011	2014	2017	2021
نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو استلامها	%0	%0	%5	%12
المتوسط العالمي	%12	%28	%56	%65

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مؤشر الشمول المالي

نلاحظ من الجدول أعلاه لم يكن في لجزائر عمليات الوصول إلى الحسابات المالية عبر الهاتف النقال سنة 2011 و سنة 2014 حتى سنة 2017 حيث كانت 5% فقط من المالكي لحسابات مالية وبنكية قاموا بالوصول إلى حساباتهم عبر الهاتف، لترتفع النسبة إلى 12 %، وبمقارنة المتوسط الدولي المتحصل عليه ضمن مؤشر الشمول المالي نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصل إلى الحسابات المالية نجد ان الجزائر نسب دنيا وضئيلة من المتوسط الدولي وعليه يمكن القول إن نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية او استلامها في الجزائر ضعيفة الاستخدام.

4-بًعد التجار الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية او استلامها

حسب مؤشر الشمول المالي العالمي فيما يخص بًعد التجار الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية او استلامها من مجموع المتاجر الذين يملكون حسابات مصرفية كانت كما يلي:

الجدول رقم (02-13): التجار الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية او استلامها

البعد	2011	2014	2017	2021
التجار الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو استلامها	%0	%0	%0	%9
المتوسط العالمي	%32	%45	%48	%73

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مؤشر الشمول المالي

نلاحظ من الجدول أعلاه عمليات الدفع الرقمي للتجار والمتاجر في الجزائر كانت معدومة سنة 2011 ورغم التغير في سنة 2021 إلا أنها حققت 9% فقط من من عمليات الدفع للتجار المالكين لحسابات مالية وبنكية قاموا ، وبمقارنة المتوسط الدولي المتحصل عليه ضمن مؤشر الشمول المالي نسبة التجار الذين قاموا بأجراء مدفوعات رقمية او استلامها نجد أن هذا النوع من المعاملات المالية حديث العهد بالجزائر.

المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري حسب المؤشر العالمي للابتكار

يهدف المؤشر العالمي للابتكار تتبع مستوى الابتكار وأداءه الايدولوجي في العالم حيث يتتبع الاتجاهات العالمية في مجال للابتكار لـ 132 دولة ويصدر نتائجه في تقرير سنوي يتضمن الرتبة ولقيمة التي تحصلت عليها كل دولة

للمؤشر العام والمؤشرات الفرعية اذ يتألف من 81 مؤشر فرعي والتي حيث تم تقسيم مستوى الابتكار وأثاره على القطاعات الاقتصادية وعلى أساس ذلك يتم تصنيف اقتصاديات العالم كالاتي:

- فئة البلدان ذات الدخل المرتفع من 71-100
- فئة البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا 50-70
- فئة البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا 31-50
- فئة البلدان ذات الدخل المنخفض 0-30

1- تصنيف الجزائر في المؤشر المركب العالمي للابتكار:

يوضح الجدول الموالي المراتب التي تحصلت عليها الجزائر وقيمتها في المؤشر المركب للابتكار من سنة 2017 إلى 2022 والتي كانت كما يلي:

الجدول رقم (02-14): تصنيف الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي (2017-2022)

مؤشر الابتكار		2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر المركب	الرتبة	111	116	118	131	120	115
	القيمة%	24.34	23.38	13.32	13.3	19.9	16.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤشر الابتكار العالمي

نلاحظ من الجدول أعلاه تدهور تصنيف الجزائر حيث كانت في المرتبة 111 عالميا وبقيمة 24.34 لتتدنى سنة 2020 إلى المرتبة 131 عالميا و13.3 نقطة ومع سنة 2021 تقدمت الى المرتبة 120 عالميا لتواصل التقدم سنة 2022 للمرتبة 115 عالما.

2- تصنيف الجزائر المؤشر الفرعي الرئيسي المعرفة والتكنولوجيا:

يعتمد هذا المؤشر في تصنيفه على مستوى الابتكار التكنولوجي اذ من بين المعايير التي يأخذها بعين الاعتبار مستوى التكنولوجيا المالية للدولة وأثرها على القطاعات الاقتصادية، يوضح الجدول الموالي المراتب التي تحصلت عليها الجزائر وقيمتها في المؤشر الفرعي الرئيسي المعرفة والتكنولوجيا للابتكار من سنة 2017 إلى 2022 والتي نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-15): تصنيف الجزائر في المؤشر الفرعي الرئيسي المعرفة والتكنولوجيا (2017-2022)

مؤشر الابتكار		2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر الفرعي الرئيسي المعرفة والتكنولوجيا	الرتبة	107	111	113	119	125	118
	القيمة%	14.4	13.4	12.3	9.5	8.1	7.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤشر الابتكار العالمي

من خلال تتبع تصنيف الجزائر في المؤشر الفرعي الرئيسي المعرفة والتكنولوجيا نلاحظ من تأخر تصنيف الجزائر حيث كانت في المرتبة 107 عالميا وبقيمة 14.4 سنة 2017 لتتدنى سنة 2021 إلى المرتبة 125 عالميا و8.1 نقطة ومع سنة 2022 تقدمت الى المرتبة 118 عالميا إلا ان القيمة بقت متدنية.

3-تصنيف الجزائر المؤشرات الفرعية الثانوية ذات العلاقة بالتكنولوجيا والقطاع التجاري:

يوضح الجدول الموالي المراتب التي تحصلت عليها الجزائر وقيمتها في بعض المؤشرات الفرعية الثانوية التي يتضمنها الرئيسي المعرفة والتكنولوجيا للابتكار والتي تستهدف القطاع التكنولوجي ومساهمته في القطاع التجاري للدولة من سنة 2017 إلى 2022 والتي نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-16): تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية (2017-2022)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمؤشر الابتكار العالمي

المؤشرات الفرعية		2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الإنفاق على البرمجيات إلى الناتج المحلي الإجمالي	الرتبة	124	123	125	122	123	122
	القيمة%	0	0	0	0	0	0
نسبة التصنيع عالي التقنية	الرتبة	85	89	94	87	104	101
	القيمة%	0.3	0	.0	4.7	4.1	4.1
نسبة صادرات التكنولوجيا الفائقة إلى إجمالي التجارة	الرتبة	125	123	126	109	129	130
	القيمة%	0	0	0	0.3	0	00
نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إجمالي التجارة	الرتبة	112	110	107	88	106	124
	القيمة%	00	0	0	0.3	0.4	0.2

- نسبة الإنفاق على البرمجيات إلى الناتج المحلي الإجمالي: نلاحظ من الجدول تذبذب في المراتب المحققة للجزائر فيما يخص نسبة الإنفاق على البرمجيات الى الناتج المحلي حيث ان طيلة فترة

الدراسة كانت تتراوح مرتبة الجزائر بين المرتبة 125 و122عالميا اما التقييم فقد تحصلت على الجزائر على قيمة صفر طيلة فترة الدراسة

- نسبة التصنيع عالي التقنية: كانت المراتب المحققة للجزائر فيما يخص نسبة التصنيع عالي تقنية في تأخر مستمر حيث احتلت المرتبة 85 عالميا سنة 2017 لتحقق المرتبة 104 عالميا سنة 2021 وتقدم الى المرتبة 101 سنة 2022 بالرغم من ارتفاع قيمة التنقيط خلال لسنوات الدراسة.
- نسبة صادرات التكنولوجيا الفائقة الى إجمالي التجارة: من الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب مستمر في مراتب الجزائر ضمن مؤشر نسبة صادرات التكنولوجية الفائقة الى إجمالي التجارة حيث حققت أفضل مرتبة سنة 2020 في المرتبة 109 عالميا وأدنى مرتبة 130 سنة 2022.
- نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إجمالي التجارة: بالنظر الى المراتب المحققة من طرف الجزائر في هذا المؤشر الفرعي نجد ان الجزائر حققت تقم من سنة 2017 التي كانت في المرتبة 112 عالميا الى المرتبة 88 عالميا سنة2020 لتعاود التأخر في الترتيب سنة 2021 و2022.

مما سبق نستنتج أن :

- تصنيفات الجزائر طيلة فترة الدراسة حسب مؤشر نسبة الإنفاق على البرمجيات من الناتج المحلي من ضمن الدول ذات الدخل المنخفض والذي يعكس ضعف الابتكار في مجال البرمجيات والتي من ضمنها برمجيات التكنولوجيا المالية .
- ترتيب الجزائر طيلة فترة الدراسة حسب مؤشر نسبة التصنيع عالي التقنية من ضمن الدول ذات الدخل المنخفض والذي يعكس ضعف الابتكار في مجال التصنيع القائم على التكنولوجيا العالية والتي من ضمنها التكنولوجيا المالية
- حسب المراتب المحققة للجزائر طيلة فترة الدراسة وفق مؤشر نسبة صادرات التكنولوجيا الفائقة إلى إجمالي التجارة من ضمن الدول ذات الدخل المنخفض والذي يعكس ضعف الابتكار في مجال التكنولوجيا الفائقة والتي من ضمنها التكنولوجيا المالية المستخدمة في القطاعات التجارية.
- تصنيفات الجزائر طيلة فترة الدراسة حسب مؤشر نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إجمالي التجارة من ضمن الدول ذات الدخل المنخفض والذي يعكس ضعف الابتكار في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي من ضمنها خدمات التكنولوجيا المالية .

وعليه يمكن القول ان قطاع التكنولوجيا بصفة عامة والتكنولوجيا المالية بصفة خاصة بالجزائر ضعيف و ليس له دور او مساهمة فعالة في تطوير القطاع التجاري

خلاصة الفصل

في هذا الفصل حاولنا معرفة مدى استخدام التكنولوجيا المالية في مجال الأعمال التجارية وذلك من خلال قياس المراتب المحققة في المؤشرات العالمية التي تتضمن في كثير من مؤشراتها الفرعية معايير التكنولوجيا المالية مثل مؤشر الشمول المالي العالمي ومؤشر الابتكار العالمي

كما حاولنا مقارنة المراتب والتنقيط الخاص بالجزائر في تلك المؤشرات الرئيسية والفرعية واسقاطها على القطاع التجاري الجزائري ومن ثم استقراء واستخلاص واقع استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري الجزائري، وبعد تحليل النتائج المتوصل إليها تم التوصل إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري ضعيف في الغالب وتعتبر هذه التكنولوجيا حديثة الاستخدام تجاريا في الجزائر. الجودة.

خاتمة

حوصلة عامة:

تتيح التكنولوجيا المالية العديد من الإمكانات و المزايا ولكن لابد من توفير بيئة مواتية كتوفير القواعد التنظيمية الملائمة لعمل الشركات الناشئة في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى الأمن المعلوماتية وتوفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أن تطور التكنولوجيا المالية يتوقف على مراجعة الأطوار القانونية والرقابية خاصة وضوح القوانين المتعلقة بتداول المنتجات المالية الرقمية وإدارة المخاطر التي تنشأ من المنتجات والخدمات المالية والمصرفية المستحدثة، وذلك باستخدام المختبرات التنظيمية.

استطاعت الثورة التكنولوجية أن تكتسح جميع ميادين الحياة ، ومن بينها القطاع المالي و نخص بالذكر تأثيرها على الأداء التجاري، الذي عرف تحولا جذريا نتيجة تأثره بالتطور التكنولوجي، التي تعبر عن تقديم خدمات بأحدث التقنيات و الوسائل المبتكرة مثل الهاتف الذكي و الدفع الالكتروني عبر الانترنت...الخ، بالإضافة إلى جودة الخدمات.

نتائج اختبار الفرضيات:

خلال اختبار فرضيات الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

الفرضية الأولى صحيحة:

– من خلال الفصل الأول تم إثبات صحة الفرضية الأولى، حيث ان مقومات واسس التكنولوجيا المالية تسمح بتطوير القطاع التجاري نظرا للميزات التي توفرها التكنولوجيا المالية في هذا القطاع من سهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وتقليل الجهد بالإضافة الى زيادة التدفقات المالية .

الفرضية الثانية خاطئة:

– من خلال الفصل الأول تم نفي صحة الفرضية الثانية، كون النتائج التحليلية تشير مباشرة وبنسبة كبيرة الى عدم استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري في الجزائر الا حديثا، وبصفة ضعيفة وقطاعات محدودة

نتائج الدراسة:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية التي قمنا بها لمعرفة دور التكنولوجيا المالية على تطوير القطاع التجاري، توصلنا من خلال الجانب النظري إلى مجموعة من النتائج والتي نذكر من أهمها ما يلي:

- تسمح التكنولوجيا المالية بالوصول إلى شريحة كبيرة من الأفراد الذين لا يتعاملون مع الجهاز البنكي.
- التكنولوجيا المالية هي الأداة الفعالة لتقديم خدمات وحلول مبتكرة فيما يخص الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية، البنوك وشركات التأمين في عالم ميزته السرعة والتغيير.
- تعد التكنولوجيا المالية سلاحا تنافسيا فعالا لكسب رضا العملاء وجذب أكبر عدد منهم.

- تأثر المؤسسات المالية التقليدية بالتكنولوجيا المالية أحدث تطورا جذريا في الممارسات والأداء و ذلك بالتخلي عن الأساليب التقليدية أو تطويرها مع تبني الفكر الجديد في عرض و تقديـــم و تسويق الخدمة المالية.
- التكنولوجيا المالية تساهم بدور فعال في تحقيق الأداء التجاري الفعال
- تساعد التكنولوجيا المالية للبنوك التجارية على التخفيض من التكاليف و كسب الوقت والراحة وكذلك تقديم جودة عالية مما يساعد البنك على كسب الأداء البنكي المتميز.

ثانيا-التوصيات:

من خلال دراستنا لموضوع دور التكنولوجيا المالية في الرفع من جودة أداء القطاع التجاري نوصي بما يلي:

- يجب الإسراع في تبني الابتكارات والإبداعات المالية الجديدة لتوسيع الاستخدام التكنولوجي المالي في القطاع التجاري.
- على البنوك التجارية الحرص على تطوير الصرفية الإلكترونية ومواكبة التطورات الحديثة كون هذه الأخيرة تساهم بشكل فعال في تحقيق الأداء المصرفي المتميز.
- الحرص على توسيع مجال استخدام التكنولوجيا المالية كونها تساهم في الرفع من جودة الأداء البنكي.
- تخصيص ميزانيات معتبرة للمؤسسات المالية البنكية بالجزائر من طرف الحكومة لتطوير الكفاءات والمهارات المهنية بالتكوين والتدريب على كل مستجدات وتطورات علوم التكنولوجيا والاحتفاظ بها.
- تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا المالية.
- العمل على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يسمح للمؤسسات بالاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة.

ثالثا-آفاق الدراسة:

في ظل ما سبق سمحت لنا هذه الدراسة بأخذ مجموعة من الأفكار التي يمكن أن تكون منطلق لمواضيع بحثية مستقبلية سنتطرق لبعض منها:

♣ما هو دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر؟

♣أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي في البنوك الإسلامية.

♣دور التكنولوجيا المالية في المؤسسات الائتمانية.

♣دور التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية (التمويل، إدارة المخاطر والتأمين).

قائمة المصادر
و المراجع

قائمة المراجع:

أولا- الكتب:

1- حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، من 3 التصرف.

2- جميل محمد خالد أساسيات الاقتصاد الدولي، بدون طهمة شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، متصرف.

3- محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2011.

4- محمود حسين الوادي، احمد عارف الساف الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان 2009.

5- حربي محمد موسى عريفات مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع 2006.

6- حسام داود وآخرون مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2001.

7- محب خلة توفيق محب خلة توفيق المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع 2014.

8- المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع 2014 .

9- عليوش قربوع كمال ،قانون الاستثمارات في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،،1999

10- الهادي خالدي ،المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ،دار هومة للنشر ،الجزائر ،،1996

11- زكي رمزي ،الاقتصاد العربي تحت الحصار ،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ،،1989

12- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2009،

13- عيشوش ،طارق تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي، دار الوادي للنشر، الجزائر، 2009

14- أحمد مأمون، التعاملات البنكية في عصر العولمة، دار الباروني للنشر والتوزيع، الأردن، 2014

15- أبو بكر خوالد وآخرون، تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية برلين ألمانيا، الطبعة الأولى 2019.

16- حسين عمر، المدخل الى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية، الطبعة الثالثة ، 2018 .

17- السالمي,علاء عبد الرزاق, نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي,قطر,1999،

18- حسين عمر، المدخل الى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية، الطبعة الثالثة ، 2018

19- عبد الله بلوناس ،"برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري "،ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الإنتاج ،سطيف ،2001.

ثانيا- المقالات:

1- سماح ميهوب. أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية الاقتصاد الجزائر، جامعة قسنطينة2 2014.

2- نفيسة حجاج. أثر الاستثمار في التكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي. علوم التسيير. ورقلة : جامعة قاصدي مرباح 2017.

3- نفيسة حجاج. أثر االستثمار في التكنولوجيا المعلومات واالتصال على االداء المالي. علوم التسيير. ورقلة : جامعة قاصدي مرباح 2017.

4- نفيسة حجاج. أثر الاستثمار في التكنولوجيا المعلومات والاتصال على الداء المالي. علوم التسيير. ورقلة : جامعة قاصدي مرباح 2017.

ثانيا- المذكرات والاطروحات:

1- بن موسى كمال "المنظمة العالمية للتجارة و النظم التجاري العالمي "أطروحة لنيل الدكتوراه،تخصص اقتصاد ،جامعة الجزائر 250،2004

2- زايد مراد ،"دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق –دراسة حالة الجزائر "أطروحة لنيل دكتوراه دولة في الاقتصاد،جامعة الجزائر،160.2006.

ثانيا- المواقع الالكترونية:

1- https://www.satim.dz/ar/e-commerce-2/webmarchants-certifies-ar.html
2- https://www.satim.dz/ar/e-commerce-2/webmarchants-certifies-ar.html

رابعا- المرسوم التنفيدي :

1- مرسوم رقم 390 -84المؤرخ في 22/12/1984مو المتعلق بتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية